أملية مقرّر التّنمية والتّخطيط

لطلبة السّنة الرّابعة في قسم علم الاجتماع

د. سيليا أبو شقرة

العام الدراسي 2022- 2023

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس المحتويات

مقدمة

القسم الأول: مدخل مفاهيمي

أولا: مفهوم التنمية

1_ من النشأة حتى ولادة مفهوم الاستدامة

أ- نشأة المفهوم وتطوراته

ب- مفهوم التنمية المستدامة

2- مقاربات مفهوم التنمية وعلاقته بالإسقاطات السكانية

3- أهمية تعيين مفهوم التنمية في التطبيقات التنموية

4- مجالات التنمية

أ- المجال الاقتصادي

ب- المجال الاجتماعي

ت- المجال الفيزيائي

ث- المجال البيئي

ج- المجال الافتراضي

5- استراتيجيات التنمية

أ- استراتيجية التنمية الاقتصادية

ب- استراتيجية التنمية الاجتماعية

ت- استراتيجية التنمية البشرية

ث- استراتيجية التنمية المستدامة

6- القضايا التنموية المعاصرة

أ- القضية الأولى: التنمية والنوع الاجتماعي

ب- القضية الثانية: التغير المناخي

ت- القضية الثالثة: الهجرة واللجوء

ث- القضية الرابعة: اقتصاد المعرفة

ج- القضية الخامسة: الذكاء الاصطناعي

ثانيا: مفهوم التخطيط

1- من النشأة الى التعريف

أ- نشأة المفهوم، لمحة تاريخية

ب- تعريف المفهوم

2- أهمية تعيين المفهوم في تخطيط التنمية

3- أنواع التخطيط وأهميته

أ- أنواع التخطيط

ب- أهمية التخطيط

4- مبادئ التخطيط ومراحله

القسم الثاني: علاقة التخطيط بالتنمية

أولا: إدارة التنمية

ثانيا: السياسات التنموية

1- السياسات الاقتصادية

2- السياسات الاجتماعية

3- السياسات البيئية

4- السياسات القانونية والتشريعية

5- سياسات التنمية الثقافية

القسم الثالث: التخطيط التنموي المجتمعي

أولا: دور المؤسسات الحكومية في التخطيط التنموي

ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في التخطيط التنموي

ثالثا: العلاقة بين التخطيط التنموي والتغير الاجتماعي

القسم الرابع: التخطيط التنموي في عالم المعرفة

أولا: التنمية والتكنولوجيا الحديثة

ثانيا: التخطيط والتكنولوجيا

ثالثا: التخطيط التنموي في عصر التقنيات الحديثة

مقدمة

تحتاج المجتمعات البشرية الى إدارة ذكيّة لمواردها من أجل الحفاظ على بقائها وضمان مواكبة فعّالة لحتميّة التغيّر التاريخية لنمط الحياة على هذا الكوكب، وتعتبر عمليّتا التخطيط والتنمية ضروريّتان من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات.

يشير التخطيط إلى عملية وضع الأهداف، والإجراءات اللازمة لتحقيقها على مختلف المستويات، سواء كانت على المستوى الحكومي أو الشخصي أو المؤسساتي، وذلك بالاستناد إلى البيانات والتحليلات والتوقّعات.

بينما تعني التنمية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمجتمعي من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة على المدى الطويل من جهة أخرى.

كلاهما، كعمليّتان، منفصلتان أو مجتمعتان، تنطويان على مبدأ الاستخدام المستدام للموارد والتكنولوجيا، من أجل تلبية الاحتياجات الحالية وتحسين الفرص المستقبلية لأفراد مجتمع ما، ويحتاج الأمر إلى مشاركة جميع أفراد المجتمع ومؤسّساته بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني، في إطار عمل جماعي تفاعلي بين الجهات المختلفة، وإدارة فعالة وشفافة للموارد والخطط والأنشطة.

على ذلك فإنّ التخطيط للتنمية هو عملية مستمرة ودائمة، حيث يتم تقييم وتعديل الخطط والاستراتيجيات بناءً على ديناميكية وسرعة تأثير المتغيرات المختلفة على المجتمعات.

يتم الاعتماد على عمليتي التخطيط والتنمية في مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والزراعة، والبنى التحتية، والحياة السياسية وكل ما ينبثق عن النشاط البشري للمجتمعات الإنسانية.

يحقق تخطيط التنمية الكثير من الفوائد بما في ذلك تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وزيادة فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتحسين صحة السكان، وتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية. وضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

سيتم تناول مفهومي التخطيط والتنمية خلال هذا الفصل الدراسي من خلال مجموعة من المحاضرات التي نحدّد من خلالها معنى كل من المفهومين، والعلاقة الوثيقة بين وظيفتيهما، وتأثيرهما في حدوث التغيرات الاجتماعية.

القسم الأول من هذه الأملية عبارة عن مدخل مفاهيمي يشتمل على محورين، المحور الأول يتعلق بتعريف مفهوم التنمية وتاريخ نشأته ومقارباته وإسقاطاته التطبيقية، كذلك شرح مجالات واستراتيجيات التنمية وقضاياها المعاصرة، أما المحور الثاني فيتناول مفهوم التخطيط وتاريخ نشأته واستخداماته وأهمية تعيينه في تخطيط التنمية، ثم أنواعه وأهميته ومبادئه ومراحله.

القسم الثاني من الأملية يركز على علاقة التخطيط بالتنمية من خلال ثلاثة محاور تتلخص في شرح عملية إدارة التنمية، والسياسات التنموية، ومعنى التخطيط التنموي.

القسم الثالث يتناول علاقة التخطيط التنموي بالمجتمع من خلال تحديد دور المؤسسات الحكومية والمدنية في التخطيط التنموي، والعلاقة بين التخطيط التنموي والتغير الاجتماعي.

القسم الرابع نستعرض من خلاله التخطيط التنموي في ظل عالم المعرفة، عبر شرح دور التكنولوجيا الحديثة في كل من عمليتي التنمية والتخطيط، لنختتم رحلتنا المعرفية في هذا الفصل مناقشة كيفية إدارة عملية التخطيط التنموي في عصر التقنيات الحديثة.

القسم الأول : مدخل مفاهيمي

أولا: مفهوم التنمية

1_ من النشأة حتى ولادة مفهوم الاستدامة

أ- نشأة المفهوم وتطوراته

التنمية، كآلية عمل، هي قديمة قدم النشاط البشري القائم على تدخل الإنسان في ظروف حياته لتحسينها وتعديل شروطها وشروط تطور نمط معيشته، أي أنها بمعناها كمفهوم هي مرافقة لحياة الانسان منذ أن بدأ يفرض شروطه على الطبيعة، وينتقل في تدبير شؤون حياته من عملية الالتقاط القائمة على تنقله الدائم بحثا عمّا يقتاته للبقاء، الى الاستقرار في المكان واستنبات الثمار وتحسين شروط هذا البقاء.

أما مفهوم التنمية كما نعرفه اليوم ونتعامل تقنيا مع آلياته وبرامجه وعملياته، فقد بدأ يتبلور خلال أربعينيات القرن العشرين، حيث ظهرت الأيديولوجيات التنموية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مبنية على فكرة أن النمو الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للناس، وقد تم تطبيق هذه الفكرة في العديد من الدول التي تحررت من الاستعمار، وكان الهدف الرئيسي من تطبيقها هو تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز قدرتها على الاعتماد على ذاتها بدلاً من الاعتماد على مصادر خارجية لتحسين حياة مواطنيها.

خلال تلك الفترة تم التركيز على جانب واحد من جوانب التنمية وهو التنمية الاقتصادية التي تفضي الى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للناس، ولعقود، ظلّت عملية التنمية تتخذ اتجاهها من الأعلى الى الأسفل في الهرم التنظيميّ للمجتمع متمثّلة بالإجراءات والخطط المصمّمة من قبل المؤسسات والهيئات الرّسمية في البلدان النامية، والموجّهة نحو الفرد والمجتمع.

ثم مع التطور المعرفي، ومن خلال خوض التجارب التنموية الموجهة نحو الانتعاش الاقتصادي دون غيره في مجتمعات مختلفة ومتباينة ثقافيا، أصبح من الواضح أن التنمية ليست فقط مسألة اقتصادية، وإنما هي عملية تشمل أيضًا مجموعة من البرامج التي تهدف الى تحسين ظروف الصحة والتعليم وحماية البيئة وحقوق

الإنسان، وبذلك أصبح المفهوم ينطوي على قضايا التنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية الريفية والتنمية السياسية والثقافية وغير ذلك من المجالات المرتبطة بكل ما تنتجه تفاعلات السلوك الانساني فرديا أو جماعيا مع الطبيعة وفيما بين المجتمعات.

بالإضافة الى ذلك، تبيّن لدى المهتمين بالشأن التنموي، أن نموذج التنمية التي تأتي من الأعلى الى الأسفل في هرم التنظيم المجتمعي، لا يأتي بالنتائج المتوقّعة منه، فالبرامج التنموية لا تحقق استدامة فعليّة إذا لم تنبثق من المجتمع نفسه بتشكيلاته المدنيّة (منظّمات محليّة، مبادرات، فرق عمل، مجالس محلية...وغير ذلك من الأشكال التي ينتجها المجتمع في تفاعلاته البنيويّة) وهذا ما نسمّيه بالتنمية القاعديّة أو التنمية المجتمعية.

ب- مفهوم التنمية المستدامة

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات، تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة، ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems).

يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنكليزي، الذي له أكثر من معنى، فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمّل، وبالتالي القابل للاستمرار، وتستخدم تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير " التنمية المستدامة " كما يمكن أيضا في اللغة العربية، أن نلجأ إلى كلمة " الدعم " للتعبير عن معاني المفهوم، فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة، والمعنى الأول لفعل (Sustain) باللغة الإنكليزية هو " دعم " أو " أيد "، بالإضافة إلى معنى " استمر " ومن هذا المنظور، هناك تشابه مع مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس أو التنمية المركزة ذاتيا، وهي تعابير استعملت كثيرا في الأدبيات الاقتصادية العربية، غير أن محتوى تعبير" المتداعم " هو أوسع أفقا إذ يشتمل على معان

أشمل تتناول الأوجه البشرية والبيئية والسياسية للتنمية الاقتصادية، بينما يوحي مفهوم الاعتماد على النفس، ولو بشكل غير صحيح، بسياسات الانغلاق على الذات وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي (Global Economy) الذي يتميز به العالم في نهاية هذا القرن.

والجدير بالذكر أيضا، أن " الديمومة " أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية هذا، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية، ونظاما بيئيا غير مدمّر وغير مصاب بالتلوّث، وكذلك مستوى كافيا من المعرفة في العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة.

في معظم الأدبيات التنموية يتم استخدام عبارة التنمية المستدامة، مع أن عبارة " القابلة للديمومة أو الاستمرارية " تشير بشكل أفضل إلى المعنى المقصود، أي أن آليات التنمية يجب أن تهدف، إلى بروز مزيد من الدعم والارتياح لدى أوسع الفئات الاجتماعية، مما يؤمن للتنمية صفة الاستمرارية ويحول دول تعرضها للنكسات أو حركات الرفض من قبل بعض الفئات المتضررة من نمط تنموي لا يؤمّن للجميع الحد الأدنى من الشعور بالتقدم الذي يتيح للجميع أن يشعروا بأن التنمية تفيدهم، لا بأنها تخرب مقومات حياتهم وتسبب لهم المتاعب أو التعاسة المادية أو الثقافية والروحية والفكرية.

ولذلك يشمل المفهوم، فكرة الحوار الدائم، الديمقراطيّ الطابع بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني، من جهة أخرى، وذلك ضمن إطار مؤسساتيّ واضح يضمن أساليب التعبير عما تراه تلك الفئات من مشاكل ومتاعب في حياتها وفي ممارسة عمل منتج ذي مردود لائق، وهذه هي الناحية السياسية في مفهوم التنمية المستدامة.

وتتجسد هذه الناحية في مفهوم جديد يكثر استعماله ويسمى باللغة الإنكليزية (Governance) أو "الحاكمية"، أي جديّة أسلوب الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة لمسؤولية أهل الحكم (Accountability)، أي " المساءلة ".

وقد اعتاد الناس، خاصة في الدول النامية، أن ينظروا إلى هذا الأمر ويناقشوه فيما يخص أسلوب الحكم السياسي والقرارات السياسية والدبلوماسية فقط، غير متمعنين إلا بشكل هامشي في القرارات الاقتصادية الكلية والأنماط أو النماذج المتبعة، كما انهم اعتادوا عدم النظر بالتفصيل إلى التصرفات الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام أو القطاع الخاص، في الوقت الذي تعتبر التنمية القابلة للديمومة هي التي تستند إلى الحد الأدنى من القناعات في المجتمع المدني، وتبادل الرأي، وتوفر المعلومات والمعطيات الدقيقة لإجراء الحوار واتخاذ القرارات التنموية المناسبة.

وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأنشطة المهدّدة لسلامة البيئة، وارتفاع درجة التلوث عالميا وارتفاع مؤشرات الخطر على الأمن البيئي، كما انتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة ببلدان العالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها في هذه البلدان، والتي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسّع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينات بالرغم من كل الاستثمارات التي نُفِّذت في العقدين السابقين.

وقد استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب ألا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وحسب، بل عليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمّل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة ولهذه، الأسباب امتدّ نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان، وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، وذلك على خلاف الفترات السابقة التي كان التركيز ينصب خلالها على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة.[1]

1- [1] - انظر: السنبل،عبد العزيز. في التنمية المستدامة. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الأمن والتنمية في الوطن العربي. 2001. على الرابط التالي:

www.aoua.com.doc (live.com)

2- مقاربات مفهوم التنمية وعلاقته بالإسقاطات السكانية

أ- مقاربات المفهوم

تعدّ مقاربات مفاهيم التنمية متعددة وتتنوع حسب السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمعرفي لكل مجتمع، ويشير مصطلح "**المقاربات**" إلى الطرق أو النظريات أو المناهج المختلفة التي يتم من خلالها تناول قضية معينة بالبحث أو بالمعالجة أو بالتخطيط، ويستخدم هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية كالعلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا.

وتنطوي المقاربات المتعلقة بمفهوم التنمية على مؤشرات لقياس مستوى التقدم في برامج التنمية ومشاريعها على مختلف تنوعها وتعدد مجالاتها، وترتبط طبيعة هذه المؤشرات وتبايناتها بنظريات التنمية متعددة الاتجاهات، ويتجه العالم اليوم نحو اعتماد مقاربات مدمجة متعددة الأبعاد لتطبيقات التنمية سيتم تناولها بشكل أوسع في موضع لاحق من هذه الأملية، ومن أهم المقاربات التي ترد في أدبيات التنمية ما يلي:

- مقاربة اقتصادية: تُعتمَد لقياس النمو الاقتصادي الناتج عن خطط التنمية، وذلك استنادا الى مؤشرات اقتصادية مثل الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي ونوع وبنية الاقتصاد، ومؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.
- مقاربة اجتماعية: تُعتمَد لقياس تغير حالة المجتمع من النواحي المتعلقة بشروط الحياة الإنسانية وتستند الى مؤشرات اجتماعية، منها: تبدلات نسبة الفقر والأمية وفجوات التعليم والحالة الصحية لأفراد المجتمع.
- مقاربة ديموغرافية: وتتمثل في استعمال عدة مؤشرات، منها: نسبة الولادات والوفيات والتكاثر الطبيعي والحراك الديمغرافي.
- مقاربة سياسية: مستوى تطور الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان النامية (التنمية السياسية)
- مقاربة بيئية: التنمية المستدامة القائمة على مراعاة البعد البيئي في مخططات التنمية.

ب – علاقة المفهوم بالإسقاطات السكانية

الإسقاطات السكانية، مصطلح يستخدمه مهندسو الجغرافيا البشرية، مستندين إلى الهدف الثاني من أهداف العلم وهو التنبؤ العلمي من أجل التدخل في مسار التغيير، ويعني هذا المصطلح بناء تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي لمجتمع ما والتوزيع العمري والنوعي لأفراده من خلال قراءة دقيقة لنتائج تعداد السكان والمساكن الحالية وربط توقعاتهم بمؤشرات النمو خلال فترة زمنية محددة، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، بهدف رسم السياسات المجتمعية، ووضع الخطط والبرامج الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لحياة الناس، خلال فترات زمنية مستقبلية على المدى الطويل.

تأتي أهمية الإسقاطات السكانية من حاجة القائمين بالتخطيط والمتابعة في جميع مجالات التنمية الى تقديرات مستقبلية عن حجم السكان وتوزيعاتهم العمرية، حيث تقدم هذه الإسقاطات تقديرات منطقية من خلال الاعتماد على برامج ومنهجيات علمية، فتساعد المشتغلين في الحقل التنموي على تقييم الوضع الحالي للسكان، ووضع البرامج والخطط السكانية ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا، لتلبية الحاجات المعيشية الحالية والمستقبلية الأساسية ولضمان استدامة بيئية تحفظ للأجيال القادمة حقها بالموارد.

يتم الحصول على البيانات التي تبنى عليها الإسقاطات السكانية الدقيقة من عدة مصادر كالتعدادات السكانية والمسوح الديموغرافية والسجلات الإدارية الحديثة التي تلي التعداد، كالبيانات عن المواليد والوفيات والهجرة، وتستند الى ما يسمى سنة الأساس وهي منتصف عام سنة تعدادية.

توجد عدة طرق وبرامج جاهزة لإعداد الإسقاطات السكانية مثل الطريقة الرياضية، والطريقة التركيبية، كذلك توجد برامج جاهزة مثل برنامج سبكترم، وتعتبر الطريقة التركيبية من الطرق الجيدة لتقدير السكان، والمستخدمة بكثرة في الإسقاطات طويلة الأجل، وهي تتناول التغيرات في مركبات النمو السكاني كالمواليد والوفيات والهجرة، عموما يواكب الاستقراء كمهج في التحليل، أية طريقة أو أسلوب يمكن استخدامه لبناء الإسقاطات السكانية، وربطها باستراتيجيات التنمية.

مثال 1:

الرسم البياني التالي هو نموذج توضيحي عن توظيف الاسقاطات السكانية في التخطيط لبرامج التنمية في قطاع التعليم صادر عن المجلس الأعلى للسكان في الأردن.

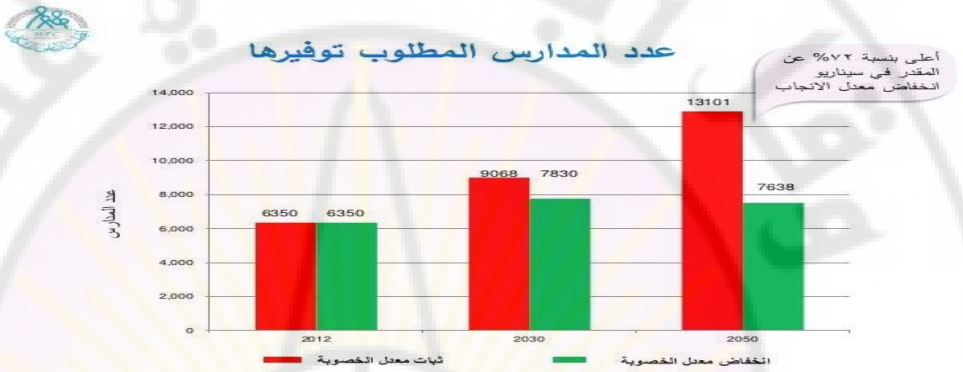

مثال 2:

الرسم البياني التالي هو نموذج توضيحي أيضا عن توظيف الاسقاطات السكانية في التخطيط لبرامج التنمية في قطاع الصحة صادر عن المجلس الأعلى للسكان في الأردن.

3- أهمية تعيين مفهوم التنمية في التطبيقات التنموية

في العلوم الإنسانية عموما، وفي الاجتماعية منها على وجه الخصوص، تواجه مسألة تعيين المفاهيم تحديات وصعوبات لا تواجهها ذاتها في العلوم البحتة، فاختلاف اللغة بين المجتمعات الإنسانية، وتباينات السياقات الثقافية للجغرافيات البشرية، حتّم أن تكون مناهج ونظريات هذه العلوم متعددة ومتنوعة بما يكفي للإحاطة بمختلف تجليات الظواهر الاجتماعية على تباينها، أيضا اختلاف الظروف الموضوعية والتاريخية لتطور الحياة البشرية على هذه الأرض، أفضى الى زيادة في تعقيد التعامل مع المفاهيم المتعلقة بالقضايا التي ترتبط بالسلوك الانساني الفردي او الجماعي، وما ينتج عن هذا السلوك وتفاعلاته من مظاهر ومسائل ومشكلات تحتاج الى دراسة أو بحث أو حلول.

إلّا أنّ مسألة تعيين المفاهيم في مجالات العلوم الإنسانية يظل ضرورة ملحّة مهما كانت هذه المسألة صعبة أو معقدة، بل إنّ عوامل صعوبة تعيين المفاهيم، تشكّل بحد ذاتها سببا رئيسيّا لضرورة تحديد المفاهيم بأدقّما يمكن منعا للالتباس في فهم القضايا، وتفاديا لأي اشتباك معرفي أو عملي على مستوى نقل النظرية من إطارها التنظيري الى إطارها التطبيقي.

مفهوم التنمية واحد من هذه المفاهيم التي تقتضي تحديدا دقيقا وتعيينا لا لَبْسَ فيه، فكما مرّ معكم في سنوات سابقة يحدث أن يخلط بعض المشتغلين الجدد في الحقل التنموي بين مفهوم التنمية ومفاهيم أخرى مثل التطور والتحديث والنمو، ويأتي هذا الخلط من تقاطع هذه المفاهيم مع بعضها البعض عند نقطة التغير والتبدل، فالتنمية بوصفها" الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع"[2] تقترب بهذا المعنى من مفهوم التحديث الذي يشير الى انتقال المجتمع من نمط مجتمع تقليدي الى نمط مجتمع حديث بما يعني تغيرا وتبدلا في بناء المجتمع ونظمه وأنساقه الاجتماعية، كما تقترب من مفهوم التطور الذي يشير الى اتجاه محدد في التغير الاجتماعي[3]، أما أكثر المفاهيم التي يتم الخلط بينها وبين مفهوم التنمية فهو مفهوم النمو، الذي ينطوي ايضا دون شك على حالة من حالات التغير فهو حالة

[2]- خضور، يوسف. التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق.دمشق: منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، الطبعة الثانية، 2002-2003م، ص(32).

[3] - لمزيد من التفصيل: انظر، المرجع السابق ص(21-22-23-24).

ديناميكية وكل ديناميكية تحمل في مضمونها التغيّر، إلا أنّه تغيّر تلقائي يحدث بفعل حتمية طبيعية وهو" يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.....وهو أقرب ما يكون الى التغير الكمي منه الى التغير الكيفي"[4].

إنّ خلط المفاهيم وتشابكها وغموضها على المستوى النظري، يخلق بطبيعة الحال إرباكا لمسار عمليات التطبيق الميداني لمفرداتها أيّا تكن هذه المفاهيم، وأيّا يكن الحقل المعرفي الذي تنتمي إليه، وبالتالي، فإنّنا حين نحمل مفهوم التنمية الى ميدان التطبيق العملي لاستخدامه في وضع استراتيجيات ورسم سياسات وتصميم برامج بهدف التغيير، سيفيدنا بشكل كبير كمشتغلين في الحقل التنموي، أن تكون المفاهيم واضحة في أذهاننا ودقيقة الفهم والمعنى دون التباس أو غموض، إذ يساعد هذا الفهم الواضح والتّعيين الدقيق، في رفع كفاءة برامج التنمية التطبيقية، ويسهم في تنفيذها بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وتحسين جودة العمل، وتحسين المرونة والقدرة على التكيّف عندما يلزم تحديث وتعديل العمليات بسرعة، لتلبية الاحتياجات المتغيرة والتحديات التي تظهر في ميدان التطبيق.

ومن المهم في هذا الخصوص الإضاءة على مفهوم حديث في التنمية هو مفهوم التنمية المجتمعيّة، ورغم أنه قد يبدو مألوفا كمفهوم ولكن كثيرا ما يتم الخلط بينه وبين مفهوم التنمية الاجتماعية، والفرق بينهما يتعلق بما تنطوي عليه كلمتا "اجتماعيّ" و "مجتمعي"، فالاجتماعي هو ما ينشأ عن شبكة علاقات الأفراد والجماعات الإنسانية داخل المجتمع، بينما تشير كلمة مجتمعي الى كل الموارد والمقوّمات الماديّة واللاماديّة التي يمتلكها مجتمع ما، بما في ذلك موارد البيئة الطبيعية بكل ما فيها من تراب وماء وهواء وثروات باطنية وثروات بشرية تعيش على وجه الأرض، وكذلك كل ما أنتجه البشر في بقعة جغرافية ما من إنتاج مادي مثل الصناعات والعمران أو لامادي مثل الفنون والعلوم والمعرفة.

على ذلك، فإنّ التنمية الاجتماعية، والتي سنتطرق إليها في موضع لاحق، تصبح جزءا من كلّ هو التنمية المجتمعية وهي ما تمثّل التوجّه الجديد في فلسفة التنمية بديلا عن التوجّه التقليدي الذي ظلّ سائدا لعقود مضت وبفعل حتميّة التطوّر والتغيير، تمّ تطويره ليأخذ أبعادا جديدة وعمقا معرفيّا وتطبيقيّا جديدا تحت

[4]- عمران، كامل، توفيق الداود. علم اجتماع التنمية. دمشق: منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب، 2007- 2008 . ص (91).

مسمّى التنمية المجتمعيّة التي تعكس اتجاه التنمية التقليدي الذي كان يتجه من الأعلى الى الأسفل في الهرم التنظيمي للمجتمع لتصبح التنمية المجتمعية القاعدية التي تتجه من الأسفل الى الأعلى في الهرم المجتمعي وتعمل على قاعدة استثمار الموارد في تخطيط التنمية انطلاقا من التفكير في ماهو متاح من موارد وليس الانشغال بما هو غير متاح.

4- مجالات التنمية

تتعدد وتتنوع مجالات التنمية بتعدد وتنوع ميادين النشاط البشري لأي مجتمع، فموضوعات التنمية هي موضوعات مشتركة بين مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية، فمن علم الاقتصاد الى علم السياسة، مرورا بالعلوم التربوية والإدارية، وليس انتهاء بالعلوم التقنية، تقطع التنمية رحلة تَكوّنٍ تخضع خلالها للعديد من التبدلات في ماهيتها كعملية وماهيتها كفكرة، على ذلك، فإن ميادين أو مجالات تَحرُّكها، سواء كنظرية أو كعمليات تطبيقية، بين العلوم، هي ميادين خصبة ومستمرة في خلق آفاق جديدة لمستقبل العمل بها.

ويمكن تصنيف مجالات التنمية تبعا لدورها في التغيير، هذا الدور الذي يتبلور من خلال تنفيذ برامجها وخططها في مختلف مؤسسات المجتمع، وذلك وفق مايلي:

أ- المجال الاقتصادي: التنمية المجتمعية في المجال الاقتصادي هي نهج قائم على نشاط السوق والاستثمار الذكي في الموارد الاقتصادية، من أجل تحفيز الفعل المجتمعي في عمليات الانتاج المادي، بهدف تحقيق الرفاهية المعيشية لأفراد المجتمع، وتتبلور سياسات التنمية المجتمعية في المجال الاقتصادي من خلال البرامج التنموية المتعلقة بقطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمال.

ب-المجال الاجتماعي: التنمية المجتمعية في المجال الاجتماعي تعني الاستثمار في شبكة العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن أي تجمع للأفراد، وقد تكون النتيجة الإيجابية لبرامجها هنا ملموسة أو غير ملموسة، فالاستثمار التنموي في المجال الاجتماعي يؤدي إلى أنماط تنمية أكثر استدامة وتوازنا كما يؤدي إلى هدر أقل للموارد، ويكون الاستثمار في المجال الاجتماعي من خلال عدة قطاعات

كالاستثمار في قطاع التعليم والصحة ورفع قدرات الموارد البشرية، بل والاستثمار في القيم والموروث والتاريخ والسياسة.

إن الاستثمار التنموي في المجال الاجتماعي يُعدّ مدخلا نموذجيا لتنمية أكثر قابلية للاستدامة، فهو إضافة الى أنه يضع الإنسان في مركز اهتمام عمليات التنمية، فإنّه يركز أيضا وبشكل رئيسي على العلاقات بين البشر الذين يشكلون الأساس الذي تبنى عليه المجتمعات أخلاقيا.

ت–المجال الفيزيائي: يقصد به الأشياء الملموسة التي يقوم الإنسان بصنعها وتداولها واستخدامها لإنتاج السلع، وهو جزء من عملية الإنتاج ويصنف في أدبيات الاقتصاد على أنّه عامل إنتاج، ويشتمل على أشياء مثل: المباني والآلات والمعدات وأجهزة الكمبيوتر والجرار المستخدم في عملية إنتاج المحاصيل وغير ذلك من منتجات وأدوات وتقنيات ملموسة أنتجها الإنسان وطوّرها خلال تاريخ وجوده الطويل.

ث–المجال البيئي: أو الطبيعي، أو الإيكولوجي، يتضمن مجموعة من الموارد التي يوفرها لنا النظام البيئي وتوفر هي لنا مجموعة من الفوائد التي لا غنى عنها للعيش، وتنقسم هذه الموارد الى موارد قابلة للنضوب، وموارد لا تنضب لكنها تتلوث وتصبح ضارة بدلا من أن تكون مفيدة للحياة. تشتمل الموارد التي لا تنضب على الهواء والضوء والتراب ومياه المحيطات والبحار، بينما تشتمل الموارد القابلة للنضوب على المياه الجوفية والثروات الطبيعية الباطنية والنباتات والتنوع البيولوجي للأحياء من غير البشر كالحيوانات البرية والبحرية والطيور، وحين تتحرك سياسات التنمية في دائرة المجال البيئي فهي تأخذ بعين الاعتبار كلا نوعي الموارد، سواء التي تنضب فتفقد الطبيعة توازنها الحيوي، أو التي لا تنضب لكنها تتلوّث وتؤثر سلبا على مقوّمات الحياة الطبيعية السليمة.

لذلك، ظهر في أواسط الثمانينات مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم على مبدأ استثمار الموارد استثمارا أخلاقيا وحكيما وذكيا، للمحافظة على التوازن البيئي حاليا وللمستقبل، بما يحفظ للأجيال القادمة حقها في الموارد وبما يحفظ للطبيعة، بكل مكوّناتها الواعية وغير الواعية، حقّها في البقاء.

ج- المجال الافتراضي: العالم الافتراضي هو بيئة حياة تمثّل شكلا من أشكال الشبكات الاجتماعية غير الملموسة، والتي تتم عملياتها وتفاعلاتها عبر شبكة الانترنت، وقد نما العالم الافتراضي بعد الثورة التقنية التي أحدثها تطور علوم الفيزياء والرياضيات، لكنّ هذا النمو أصبح أكثر تسارعا بعد ثورة الاتصالات التي هي نتيجة حتمية لتطور الثورة التقنية، واليوم نقف مدهوشين كبشر من قدرة الذكاء الصنعي على تغيير وجه العالم الذي نعيشه، والذكاء الصنعي هو مرحلة أكثر تطورا في عالم الانترنت الافتراضي، وعندما يتم النظر الى هذا العالم الافتراضي كمورد تنموي، يصبح من الممكن استثماره مجتمعيا، ليصبح بدوره جزءا من عملية التنمية.

5- استراتيجيات التنمية

كلمة استراتيجية كلمة قديمة استخدمت بداية في مجال التخطيط بعيد المدى في المعارك والقتال، ثم، وككلّ المفردات التي تتكوّن في حالة ما، تصبح فيما بعد ومن خلال تكرار استخدامها، ذات دلالات متنوّعة، ويتم إسقاطها على حالات جديدة غير التي نشأت منها في بداياتها، هكذا، أصبحت كلمة استراتيجية قابلة للتداول في أكثر من سياق، وتحمل من المرونة ما يخوّلها لتكون دالّة في غير المجال العسكري.

إذن، يقصد بكلمة استراتيجية، التخطيط المتكامل على المدى البعيد، لتحقيق أهداف معّينة في مجال معيّن.

أما استراتيجيات التنمية، فتشير الى التخطيط الشامل والمتكامل لمختلف مجالات الحياة في مجتمع ما بما ينسجم مع سياقه التاريخي والثقافي والاجتماعي.

وتتنوع استراتيجيات التنمية بتنوع مجالاتها التي ذُكِرت في الفقرة السابقة، بل يمكن أن تكون تفصيليّة بحيث تغطي نطاقات فرعية في كل واحد من هذه المجالات، لكنها تتكامل على تنوّعها لتحقق الهدف الفعلي لوجودها، والذي يعد تحقّقه شرطا وجوديا لاستمرار التنمية، كفلسفة نظرية، وكفلسفة عمل وتنفيذ، هذا الهدف الذي يتمثّل بالارتقاء بشروط الحياة لتكون لائقة بإنسانيتنا.

وتبني المجتمعات استراتيجياتها التنموية الوطنية بناء على توجهاتها الثقافية والسياسية، ولا توجد نماذج موحدة لاستراتيجيات التنمية المجتمعية إذ تتمايز هذه الاستراتيجيات بين المجتمعات نظرا لتمايز ثقافة

وتركيب هذه المجتمعات، إلّا أن خطوطا عريضة وإطارات عامة، تظلّ مشتركة، فتساعد في تصنيف استراتيجيات التنمية.

على ذلك يمكننا تصنيف استراتيجيات التنمية تبعا لمجالاتها، كما يمكننا تصنيفها تبعا لطبيعة السياسات والبرامج التي تتخذها للوصول الى الأهداف المرجوة منها، وتبعا لشروط التدخل التي تتخذها إدارة مجتمع ما في سبيل تحقيق الأهداف التنموية.

أ- استراتيجية التنمية الاقتصادية: والتي تتعلق بسياسات إدارة الاقتصاد الكلّي من جهة، وسياسات إدارة الاقتصاد الجزئي من جهة أخرى، لتغطي من خلال هذه السياسات مجمل القطاعات الاقتصادية الكبرى، كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وأنماط الاقتصاد المختلفة، فاستراتيجيات التنمية التي تركّز على الاقتصاد الكلّي، تهتم بمعالجة رسم سياسات مواجهة التضخم ومستويات الأسعار ومعدل النمو، والدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي، والتغيرات في أوضاع سوق العمل والآثار المترتبة على الصادرات والواردات، أي أنها تركّز على الاتجاهات الكبرى في الاقتصاد، وكيف يتحرّك الاقتصاد ككلّ، بينما تهتم استراتيجيات التنمية الاقتصادية بسياسات الاقتصاد الجزئي من حيث أنماط العرض والطلب وتحديد الأسعار والإنتاج الزراعي والصناعي والتقني، وتسهيل عملية صنع القرار للمؤسسات والمنشآت الانتاجية.

ب- استراتيجية التنمية الاجتماعية: تهتم استراتيجيات التنمية المجتمعية بالقطاعات الخدمية في المجتمع كقطاعي التعليم والصحة، كذلك تهتم برسم السياسات التي تضمن تعزيز التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وومنظومة القيم التي يتوافق عليها المجتمع، كما تهتم بالسياسات المتعلقة بعمل مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، وسياسات التنظيم الإداري والقانوني التي تكفل نمط علاقات اجتماعية قائمة على انتظام وتوازن الحقوق والواجبات، وتكفل توسيع خيارات أفراد المجتمع، وتعزيز قدراتهم في أداء أدوارهم الاجتماعية، ومرونة تَحرّكهم في إطار المراكز الاجتماعية التي يحتلونها ويتبادلون الأدوار داخلها.

ت- استراتيجية التنمية البشرية: محور التنمية هو الإنسان، فهو صانعها، وهو المستفيد من مخرجات برامجها ومن سياساتها، وبطريقة ما، ترتبط استراتيجيات التنمية البشرية بشكل وثيق بالاستراتيجيات التنموية الأخرى في المجتمع، وعلى الأخص استراتيجيات التنمية الاجتماعية، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1990م الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، تم تقديم تعريف محدد للتنمية البشرية لأول مرة بمؤشرات كمية واضحة جاء فيه" التنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلم والتمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة الى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان التي تخلق مكونات احترام الذات"[5].

البشر إذن، هم مورد أساسي من موارد التنمية المجتمعية، ورافعة حقيقية لها، ومحرّك رئيسيّ لعملياتها، لذلك تهتم استراتيجات التنمية البشرية بضمان اكتساب القوى البشرية في المجتمع لمهارات تنمو وتتطور باستمرار، وتنطوي هذه الاستراتيجيات على سياسات تضمن إدارة هذه الموارد وتحسينها، كتخطيط القوى العاملة وتخطيط التوظيف، وتدريب الموظفين وتطويرهم، وتحليل تقارير الإنجاز، بحيث تؤثر السياسات التنموية إيجابا في إدارة الموارد البشرية والاستثمار الجيد في قدرات البشر.

ث- استراتيجية التنمية المستدامة: تستمد هذه الاستراتيجية مفرداتها وأدواتها من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة 2015-2016م، وتنسجم معها.[6]

ويعتمد المشتغلون في مجال التنمية على مقياس (Sustainable Development Index – SDI) مؤشر قياس التنمية المستدامة الذي أقرّته الأمم المتحدة لقياس فعالية وتأثير برامج التنمية المستدامة.

---

[5] - الشيخ علي، سمير. الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية. دمشق: منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب. 2010- 2011م. ص(199).

[6]- لتفاصيل الأهداف اذهب الى الصفحة الرسمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باللغة العربية على الرابط التالي:

https://www.undp.org/ar/arab-states/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

ومفهوم التنمية المستدامة لا يتعلق فقط بموضوعات التنمية الاقتصادية، بل هو ينسحب على كل مجالات التنمية، ويقوم على مبدأ استثمار الموارد المجتمعية بما يحفظ ديمومتها، ويسهم في تعظيم قيمها المضافة، لتكون قادرة على سد احتياجات ليس فقط الحاضر وإنما أيضا المستقبل.

على هذا الأساس، يصبح لدينا سياسات تنمية اقتصادية، واجتماعية، وبشرية، وبيئية وتقنية، وكلها، تتطلب استراتيجيات استدامة.

6- قضايا تنموية معاصرة

رغم حداثة مفهوم التنمية كما نستخدمه اليوم، إلّا أنّ قضايا التنمية تزداد تعقيدا، وتزداد متطلبات التنمية وتتعدّد وتتشعّب قضاياها بسرعة تتوافق مع سرعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية في هذا العالم.

وأيضا، رغم أن مشروعات التنمية لا تزال تعالج قضايا عالقة من قبل، كالفقر والتعليم والصحة والنمو الاقتصادي والتكنولوجي، لكنها كنظرية في التغيير، تجد التنمية نفسها في مواجهة قضايا جديدة معاصرة تمثّل تحديات تؤثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على نجاح برامج التنمية التي تستهدف حل القضايا العالقة.

سنتطرق في هذه الأملية الى خمس قضايا معاصرة تواجه عملية التنمية، أيّا كانت المدرسة التنموية التي يعتمدها مجتمع ما لتحسين جودة حياة أفراده، حيث تعتبر هذه القضايا عمومية على المستوى الإنساني مهما تمايزت المجتمعات في تركيبها وهيكلية نظمها الاجتماعية.

أ- القضية الأولى: التنمية والنوع الاجتماعي

تعرّفتم في أعوام دراسية سابقة الى مفهوم النوع الاجتماعي وموضع اختلافه عن مفهوم الجنس، لذلك، سنتجاوز التعريف بالمفهومين ونذهب فورا الى تحديد موقع المقاربة النوعية في نظرية التنمية، وأهمية هذه المقاربة في تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

قبل ذلك من المهم أن نتفق لماذا يعتبر النوع الاجتماعي واحدا من قضايا التنمية، ولماذا تعتبر هذه القضية من القضايا المعاصرة.

في كتابه **(أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة)** يصف فريدريك إنجلز انتقال المجتمع البشري الى النظام الأبوي بعبارة" **الهزيمة العالمية التاريخية للجنس الأنثوي** ويعتبر تلك الهزيمة حدثا ناجما عن تطوّر الملكية الخاصة"[7]. ومنذ ذلك الحين تهيمن على البشرية ثقافة المجتمع البطريركية(الأبوية) بآثارها السلبية، ليس على المرأة فقط، بل على الرجل أيضا، حيث أدّت هذه الثقافة إلى الإخلال بالعلاقة المتوازنة بين مكوّني النوع الاجتماعي، فالرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات والتقاليد ساهم في إقصاء المرأة عن أدوارها الاجتماعية الطبيعية على مدى التاريخ، هذا الواقع التاريخي الذي فرض نفسه وتأثيره المحبط على المشاريع التنموية، حتّم على نظرية التنمية التحوّل من مدخل تنمية المرأة إلى مدخل تنمية النوع الاجتماعي، هذا المدخل ينطلق من مبدأ أن عدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية هو نتيجة طبيعية للثقافة البطريركية التسلطية والتي تنسحب آثارها على الرجل والمرأة معا، ولذلك فإن تنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معا، وتنمية الوعي بالنوع الاجتماعي ودوره في دعم مسار التنمية، بما يسهم في جعل مكوّني النوع الاجتماعي يشكلان قوة متوازنة ومتكاملة من أجل تحقيق التنمية الحقيقية المطلوبة.

تعتبر مقاربة مفهوم النوع الاجتماعي في عملية التنمية، استراتيجية عمل وليست هدفا في حد ذاتها، حيث أن الهدف هو تحقيق التنمية، لكن استخدام مفهوم النوع الاجتماعي كاستراتيجية للتنمية يعنى إتاحة الفرص والموارد لجميع فئات المجتمع للوصول العادل، والتمكّن الفعّال من مجهودات التنمية، خاصة أن هذا المفهوم يسهم في فهم احتياجات المجتمع والاستغلال الامثل لقدرات أفراده ومؤسساته لتحقيق المشاركة الفعّالة في عملية التنمية.

[7] - ليرنر، غيردا. نشأة النظام الأبوي. ترجمة: أسامة إسبر. بغداد: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، من كتب المنظمة العربية للترجمة، بدون تاريخ نشر. ص(55). الكتاب متوفر بصيغة pdf على الرابط التالي: https://books4arabs.com/B5/books4arab.com_0178.pdf

على هذا الأساس، فإنّ الحرص على مقاربة مفهوم النّوع الاجتماعي على مسار عمليّة التنمية المجتمعيّة من لحظة التخطيط للسياسات والمشاريع التنموية، الى ما بعد التنفيذ عبر تقييم النتائج، يعدّ ضرورة واستحقاقا لاغنى عنه لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

ب- القضية الثانية: التغير المناخي

يشير تغير المناخ إلى تحوّل طويل الأجل في أنماط الطقس ودرجات الحرارة على مستوى الكرة الأرضية، ويعود السبب في ذلك الى تزايد الأنشطة البشرية في مجالات الصناعات الثقيلة وحرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات، ممّا يتسبّب في انبعاث كميات كبيرة من الغازات، مثل ثاني أكسيد الكربون، في الغلاف الجوي، ويؤدي إلى احتباس الحرارة وارتفاع درجة حرارة الأرض، يؤدي ذلك الى عدة مشكلات مناخية مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وزيادة تواتر وشدة الظواهر المناخية القاسية، كالأعاصير والجفاف وذوبان القمم الجليدية، والتغيرات في النظم الإيكولوجية، وفقدان بعض الأنواع الحيوية، هذه المشكلات، تقود بدورها الى حدوث تأثيرات سلبية على مختلف الموارد التي لا يستقيم العيش بدونها على سطح الأرض، ويتفق العلماء على أن تغير المناخ بالاتجاه السلبي يحدث اليوم بشكل متسارع، مما يجعل من الضروري والملح اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من المزيد من الاحترار والحد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ كالحد من الأنشطة المتسببة بانبعاثات الغازات، والانتقال إلى مصادر طاقة أنظف وأكثر انسجاما مع توجهات المحافظة على البيئة الطبيعية وأكثر تناغما مع استراتيجيات وأهداف التنمية المستدامة.

ت- القضية الثالثة: الهجرة واللجوء

من أكثر القضايا التي تزداد تعقيدا وتتطلب تدخلات تنموية سريعة ودقيقة على الصعيد العالمي هي قضية الهجرة المرتبطة باللجوء الإنساني، فخلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وبسبب الأزمات الإنسانية والصراعات في العديد من البلدان تم تسجيل زيادة حادة في عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يسعون إلى البحث عن الأمان في بلدان أخرى، ووفقًا لتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن عدد اللاجئين

في العالم قد ازداد بنسبة 25 ٪ بين عامي 2011 و 2020م وتجاوز 89 مليون شخص في نهاية العام 2021.[8]

يمثّل هذا التغيّر الديمغرافي، المكثّف والحاد خلال فترة زمنية قصيرة، قضية تشغل صنّاع القرارات والسياسات التنموية على مستوى العالم، حيث يتطلب الأمر تكثيف الجهود المحلية والدولية لمعالجة ما ينتج عن هذا التغير، وعن انتقال الناس وتحركهم بين ثقافات متباينة تاريخيا.

وتهدف استراتيجيات التنمية المتعلقة باللجوء والهجرة الى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص الذين انتقلوا قسرا أو طوعا الى مجتمعات جديدة، ورغم أن عملية الهجرة واللجوء ليست جديدة في تاريخ البشرية، إلا أنّ التحدي الذي تمثله اليوم هو حدوثها بأعداد كبيرة خلال فترة زمنية تعد قصيرة في تاريخ تنقّل البشر بين الجغرافيات الطبيعية والثقافية على مدى التاريخ، وفيما يلي بعض الاستراتيجيات المهمة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بقضية اللجوء على وجه التحديد:

- توفير فرص العمل: يتحتم على صانعي سياسات التنمية ضمان توفير فرص العمل للأشخاص الذين اضطروا إلى اللجوء، حيث أن العمل يوفر لهم الدخل والاستقلالية والكرامة.
- توفير الخدمات الأساسية: تعمل الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية من خلال سياساتها التنموية على توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والمياه والصرف الصحي والكهرباء والغذاء، وذلك لتحسين جودة حياة هؤلاء الأشخاص في حياتهم الجديدة.
- ضمان العدالة الاجتماعية والقانونية: تسعى الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية من خلال تطوير برامج التنمية، الى ضمان فرص حصول اللاجئين على مقومات العدالة وتوفير الحماية القانونية لهم.

[8] - للمزيد يمكنكم الاطلاع على تقرير منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعام 2021م ، تجدون التقرير على الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html

- توفير برامج الاندماج الاجتماعي: تخطط الحكومات المضيفة والمنظمات الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني مجموعة من السياسات التنموية الهادفة الى تحقيق الاندماج الاجتماعي للاجئين وذلك عن طريق توفير برامج تفاعلية مع المجتمع المضيف وتعزيز قيم التعاون والتضامن بين الجميع.
- تشجيع اللاجئين على الابتكار والريادة: يتعين المجتمعات المضيفة تشجيع اللاجئين على الريادة عن طريق توفير التدريب والتعليم والدعم المالي والفني للأفراد الذين يمتلكون المهارات والأفكار والإمكانيات لتطوير مشاريع جديدة.

ث- القضية الرابعة: اقتصاد المعرفة

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، تكثّفت مخرجات الثورة العلمية التقنية، نظريا وتطبيقيا، فأحدثت تحوّلات كبرى في هذا العالم على مستوى المعرفة ثم على مستوى التواصل بين شعوب الأرض، وأحدثت كذلك تغيّرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، انعكست على تفاصيل حياتنا اليومية، أيا كان موقعنا الجغرافي في هذا العالم، وأيا كان موقعنا المعرفي منه.

لم تعد المعلومات تحتاج زمنا طويلا للانتقال بين المجموعات البشرية بفضل ثورة الاتصالات، وأصبحت هذه المعلومات تشكّل نمطا جديدا للانتاج والتبادل.

النشاط الاقتصادي، هو عصب الحياة المادية لكل مجتمع بشري، ومنذ البدء كان الانتاج الزراعي أولا ثم الصناعي محرّكا رئيسيا للاقتصاد وشرطا لوجوده، وقد تطورت أدوات الاقتصاد عبر الزمن فتغيرت ملامحه، لكنّ دوره الحيوي في الحفاظ على البقاء لم يتغير، ومن غير الصحيح واقعيا رسم خط زمني تطوري انتقالي لأنماط الاقتصاد عبر تاريخ البشرية لأن أنماط الاقتصاد التي تظهر لاحقا لا تلغي وجود ما سبقها، إنما تضيف عليها وتطورها وتتبادل معها الأدوات ويصبح تطور كل منها مشروط بوجود الآخر وتطوره أيضا.

في عالمنا المعاصر، يقوم اقتصاد العالم ليس فقط على أشكال الانتاج المادي، زراعيا كان أم صناعيا أم معتمدا على استخراج الثروات من الأرض وتبادلها خاما أو مصنّعة، اقتصاد اليوم يتحرك بمنتجات وبأدوات

ومقومات أكثر رشاقة وخفة من منتجات وأدوات ومقومات الاقتصاد التقليدي، فبينما كان الاقتصاد القديم يعتمد على انتاج المواد الخام الأولية وعلى وسائل انتاج ملموسة وتبادل نقدي ملموس، تأتي اليوم المعرفة والمعلومات لتمنح الاقتصاد موردا جديدا للانتاج والتبادل والاستهلاك.

نحن اليوم في عصر اقتصادي جديد هو اقتصاد المعرفة، وهو اقتصاد تفاعلي يتم فيه تبادل المعلومات في والمعارف في فضاء افتراضي، تحوّل فيه حتى النقد الى عملات مشفّرة هي عبارة عن بيانات رقميّة يتم تبادلها كمعيار لقيمة المنتجات المادية التي نستهلكها، هو نمط جديد من أنماط الاقتصاد التي طورتها البشرية، يتميز عن الاقتصاد الصناعي التقليدي ب " السرعة في إيقاع التطور، واعتماده أكثر فأكثر على التدفق الكثيف للبيانات والمعلومات، وعلى إنتاج السلع الخدمية، وهي سلع غير مادية في منتهى الدقة والذكاء، وتمثل نتاجا لأحدث الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التقنية، إذ لم تعد المعرفة مجرد تراكم كمي للمعارف والخبرات الإنسانية، على الصعيد القومي أو الفردي، بل أصبحت نتاجا نوعيّا لتفاعل العلوم والخبرات والمهارات في جميع المجتمعات الإنسانية، وتمثّل خلاصة التراكم الثقافي والعلمي وخبرات الناس المتعاقبة عبر التاريخ الإنساني" [9].

هذا الواقع الاقتصادي الجديد يقتضي تخطيطا أكثر حداثة في أدوات وبرامج وتقنيات التنمية المجتمعية وفلسفتها، حيث يطرح اقتصاد المعرفة نفسه بقوة كإحدى قضايا التنمية الملحّة التي تتطلب شكلا جديدا من التدخلات البرامجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظلّ عالم تتبدل متغيّراته ومؤثّراته بسرعة فائقة وتتبدّل معها طبيعة احتياجات البشر تبعا لتبدّل طبيعة نشاطهم الانتاجيّ.

يقودنا هذا بسرعة أيضا الى القضيّة الخامسة من القضايا المعاصرة للتنمية، وهي قضيّة أكثر اشتباكا مع فلسفة التنمية التقليدية، وأكثر تعقيدا من أن يتم تناولها بأدوات معرفيّة قديمة أو بخبرات متواضعة في التعامل معها، فهي رغم أنها نتاج العقل البشري وفخره، إلّا أنّها تحمل في مضمونها ما ليس من السهل توقّعه على مستقبل البشريّة.

[9]- الشيخ علي، سمير. الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية. مرجع سابق. ص(526).

ج- القضية الخامسة: الذكاء الاصطناعي

تزداد يوما بعد يوم تقنيات المعرفة، وبشكل متسارع، فقد ينتهي يومنا الشاق ونحن نعمل على الانتهاء من تدريب على أداة جديدة من أدوات المعرفة ونشعر بالرضا أننا أتقنّا العمل بها، لنستيقظ في اليوم التالي مذهولين بانتاج معلوماتي جديد، يُلزمنا بتحديث ما تعلّمناه للتو، هكذا تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي التي بدأت تغزو اقتصاد العالم وثقافته وعلاقاته الاجتماعية، لتحلّ هذه التقنيات محلّ الإنسان في العديد من المهن، ولا نتحدث هنا عن الروبوتات التي استعانت بها قطاعات اقتصادية وخدمية مختلفة بديلا عن اليد العاملة البشرية، فالروبوتات هي في نهاية المطاف عبارة عن أجهزة مادية محسوسة نستطيع لمسها وفكّها وتركيبها بأيدينا كبشر، إنما نتحدث هنا عن تقنيّات رقمية غير محسوسة قوامها الرئيسي هو بيانات رقمية، تتموضع بطريقة رياضية مدروسة ودقيقة، وفق مبادئ فيزيائية دقيقة أيضا، لتعطينا نماذج محاكاة للواقع يمكنها أن تؤدي وظائف كثيرة في الحياة بدلا عنّا كبشر، وبدلا عن الروبوتات أيضا.

ولعلكم سمعتم منذ أشهر بتقنية الهولوغرام التي توفّر محاكاة استحداث كائن بشري رقمي أمامك، تشاهده يتحرك في الحيّز المكاني الذي تشغله، ويمكنك سماعه ومحادثته، وسيستجيب لأسئلتك وحواراتك، وسيناقشك بما تشاء، لكن دون أن تتمكن من لمسه، فهو مجرّد بيانات رقمية تمّ تشكيلها على هيئة إنسان، وقد ترغب أن يكون هذا الإنسان شخصا فقدته من عائلتك أو معارفك، فيكفي عندها أن تغذي الجهاز الرقمي بصورة وصوت من ترغب برؤيته، ليقدمه لك على هيئة افتراضية في محيطك عبر تقنية الهولوغرام.

كما أفترض أنّكم تعرفتم الى مذيعات الأخبار الرقمية التي تستخدمها عّدة محطّات إعلاميّة فضائية، والتي تحاكي الكائن البشري تماما دون أن تقع في الأخطاء التي يقع فيها، أو تعرفتم الى برنامج المحادثة الذكي الذي أطلقته شركة مايكروسوفت المسمى (Chat Gpt).

هذا التطور الهائل والسريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، يمثّل أيضا قضية كبرى معاصرة من قضايا التنمية، لم تتضح ملامح التعاطي التنموي معها بعد، وقد يحتاج الأمر إعادة النظر في جذور نظرية التنمية لاستنبات خطط تنموية جديدة للتعامل مع مخرجاته وتأثيراته على حياة البشر.

ثانيا: مفهوم التخطيط

1- من النشأة الى التعريف

أ- نشأة المفهوم، لمحة تاريخية

مفهوم التخطيط قديم، تعود جذوره الى بداية وعي الإنسان لوجوده مدركا ملكاته العقلية المتقدمة عن باقي الكائنات الحية، ومكتشفا الزراعة بوصفها نمطا متقدما لتلبية احتياجاته التي تضمن بقاءه بدلا عن الالتقاط والصيد، إذ كان الإنسان القديم يقوم بتخطيط أعماله اليومية ويهيء مستلزمات الغذاء والحماية للغد، منذ العصور القديمة.

مع ازدياد كثافة التواجد البشري في تجمّعات مكانية، ازدادت الحاجة الى تخطيط أسلوب الحياة، ولم تعد هذه الحاجة فردية فقط، بل أصبحت حاجة جماعية لتخطيط حياة الجماعة وعلاقاتها ببعضها البعض، سواء على مستوى التعامل الوجداني المتأتي من حاجة الإنسان للوجود ضمن جماعة، والتفاعل مع أفرادها بوصفه كائن اجتماعي، أو على مستوى تبادل المنفعة الذي تفرضه حاجة الإنسان الى تبادل الإنتاج، بسبب عدم قدرة الفرد الواحد على إنتاج كلّ ما يلزم لتلبية كافة احتياجاته، المتطورة والمتبدلة مع تقدم وعيه وإدراكه لشروط وجوده، وهكذا ومع زيادة عدد البشر وتجمعاتهم، ومع ازدياد تعقيد الحياة الاجتماعية، تطورت أيضاً عملية وأدوات ومهارات التخطيط.

مفهوم التخطيط في الحضارات القديمة، التي بدأت تتشكل في المناطق الخصبة وعلى ضفاف الأنهار، ارتبط بفكرتين رئيسيتين، الأولى، تمثّل تخطيطا ملموسا يمكن مشاهدة واستخدام تمثيلاته وتلمّسها كموجودات على أرض الواقع، وهي فكرة العمران وتخطيط الطرقات التي تصل البيوت ببعضها البعض، وتصل التجمعات السكانية ببعضها البعض، فقد ساعد وجود ربط طرقي بين المجتمعات على تبادل المنتجات والبضائع بين المجتمعات المترامية، والثانية، هي فكرة التخطيط للمعارك والعمليات القتالية بين الجماعات البشرية.

في العصور الوسطى تمايزت المجتمعات البشرية بشكل أكبر من حيث طبيعة تطورها الاقتصادي والسياسي، وتمايزت معها أساليب العمران وكذلك التخطيط، لكن المشترك العام في أساليب التخطيط، ظلّ متمركزا حول

طبيعة العمران والمواصلات، ومرتبطا بفكرة الحروب والمعارك بشكل أساسي، إلا أنّه، أي التخطيط، أصبح أكثر مركزية من قبل، وارتبط بالقوة العسكرية والاقتصادية لمجتمعات العصور الوسطى.

في بداية عصر النهضة الفكرية والصناعية، تطورت أساليب التخطيط ومجالات وظائفه في المجتمع لتشمل قطاعات أخرى من النشاط البشري الإقتصادي والإداري والمعرفي والاجتماعي، ثم في النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت نظرية التخطيط الحضري كجزء من الحركة الحضرية، وتطورت مفاهيم التخطيط المدني والتخطيط الإقليمي والتخطيط الاستراتيجي.

في القرن الحادي والعشرين، تأثّر مفهوم التخطيط بالتطور التكنولوجي السريع، وظهور الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات وأساليب التحليل البيانية والرياضية، فأصبح التخطيط أكثر دقة وفعالية، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل البيانات وصياغة الخطط والبرامج والسياسات التي تنظم حياة المجتمعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب- تعريف التخطيط

ترتبط النظرية بالتطبيق في إطار علاقة يتبادل فيها كلّ منهما التأثر والتأثير، حيث توجّه النظرية مسار التطبيق وتخلق التجارب التطبيقية المفاهيم التي تكوّن جسم النظرية.

منذ أول مرة فكر فيها إنسان ما، في لحظة ما، قبل التاريخ، كيف سيؤمّن غذاءه لليوم التالي، حتى اللحظة الراهنة التي تفكّر فيها عقول ما، في مكان ما، كيف تستثمر في الذكاء الصنعي وفق منهجيّة عمل دقيقة ومحكمة؛ قطع مفهوم التخطيط رحلته بين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية، ومرّ بعدة مراحل تبلور خلالها كمفهوم وجرى تطويره بما ينسجم مع وظائفه المتجددة دوما.

وتتعدد تعاريفه وفقا للقطاع الذي يستخدم فيه كعملية، ففي علم الإدارة هو" مجموعة من الأنشطة الإدارية تصمم من أجل إعداد المنظمة لمواجهة المستقبل، والتأكد من القرارات الخاصة باستغلال الموارد والأفراد لتساعد المنظمة على تحقيق أهدافها" [10].

[10] - زايد، سامي مصطفى. حتمية التخطيط الاجتماعي، رؤية لتحقيق أهداف التنمية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2013 . ص(102).

في علم الاقتصاد هو" النشاط الواعي الهادف الى استغلال الطاقات والموارد بالكيفية التي يمكن بواسطتها تلبية الحاجات المتزايدة لجميع أفراد المجتمع وبما يتفق مع القوانين الاقتصادية" [11].

التخطيط في قطاع التعليم، هو مجموعة الاجراءات والترتيبات التي تهدف الى تحسين جودة التعليم، من خلال توفير تدريبات للكادر التعليمي الإداري والأكاديمي بشكل مستمر، ورسم السياسات المتعلقة ببيئة التعليم المادية كالبنى التحتية، واللامادية كالمناهج وطرق التدريس.

ويمكن تعريف التخطيط في عمل المنظمات والمؤسسات لإنجاز مشاريعها، على أنه عملية وضع الأهداف والخطط والبرامج والإجراءات المحدّدة لتحقيقها، وذلك بناءً على دراسة دقيقة للظروف والمتغيرات المحيطة بالمشروع أو النشاط المخطط له، وبالاعتماد على مجموعة من المعايير والمعارف الخاصة بالمجال المراد التخطيط له، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية المؤثرة على المشروع.

ومهما تعددت التعريفات التي يتم تأطير مفهوم التخطيط من خلالها، فإنها بمجملها، تلتقي عند فكرة مشتركة تتلخص في أن التخطيط هو التحديد المسبق للأهداف، ولمسار العمل الذي يتعين اتخاذه لتحقيق هذه الأهداف المحددة، بفعالية وكفاءة، فهو عملية فكرية تهتم بتحديد ما يجب القيام به مسبقًا، وكيف يتم القيام به ومتى يتم القيام به، ومن سيقوم به، بمعنى أدق؛ تنطوي تعريفات التخطيط على فكرة التنبؤ بالمستقبل والتهيؤ لمواجهة ظروفه ومعطياته، من أجل التحكم في مسار الأحداث التي تؤثر في الوصول الى غاياتنا من فعل ما.

2- أهمية تعيين المفهوم في تخطيط التنمية

يُستخدم التخطيط كعملية، كما رأينا، في مختلف مجالات الحياة الفردية والجماعية، المؤسساتية المنظمة أو التجمعات التلقائية غير المهيكلة، هو حالة تفكير يستخدمها الإنسان أيّا يكن موقعه الاجتماعي، ليضمن

---

* ملاحظة المؤلفة: الأغلب أن صاحب التعريف قصد بعبارة "استغلال الموارد والأفراد" أي الاستثمار في قدرات الأفراد داخل المنظمة وليس استغلالها.

[11] - كافي، مصطفى يوسف. الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط للتنمية. الجزء الأول، الطبعة الأولى. الأردن: عمّان، مكتبة المجتمع العربي، 2013م. ص(26).

تحقيق أهدافه الخاصة أو العامة، وليضمن التحكم، بقدْر ما، في مسار الحدث في المستقبل القريب أو البعيد، ولأنه كذلك، فإنّ مرونة استخدامه في مختلف العلوم والحالات الحياتية تجعل من المهم بمكان تعيينه وتحديده بوضوح في مجال تخطيط التنمية، ذلك أنّ التنمية، كعملية وكمفهوم، هي أيضا عملية متشعبة الأبعاد والاتجاهات ومتعددة النطاقات، ولتخطيط استراتيجياتها وسياساتها العامة، كاستراتيجية لرؤية مجتمع أو بلد بأكمله، أو الخاصة كاستراتيجية مشاريع تنفيذية، لابد من أن يكون مفهوم التخطيط محددا وواضحا ودقيق التعيين بالنسبة الى تخطيط التنمية، ذلك أن تخطيط التنمية يستند الى مجموعة من الأسس التي لا ضمان للتقدم بعملية التنمية دون ضمان انسجام تخطيط كلّ من هذه الأسس بشكل صحيح مع بعضها البعض، بما يكفل نجاح استراتيجيات التنمية المجتمعية واستثمار أمثل لمواردها، حيث يحتاج نجاح خطط التنمية الى ما يلي:

- تحديد الأهداف والغايات بوضوح: يتوجب على المشتغلين في تخطيط التنمية، تحديد رؤية مشتركة لما يريدون تحقيقه على المستوى الكلّي وعلى المستوى الجزئي.
- تخصيص الموارد للمشروعات: يتطلب تخطيط التنمية تحديد الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات، وتخصيص هذه الموارد بدقة لتستثمر في مكانها الصحيح.
- ترتيب أولويات الإجراءات: يحتاج تخطيط التنمية الى ترتيب واضح لأولوية الإجراءات الأكثر إلحاحا والأكثر جدوى لكل مرحلة من المراحل التنفيذية.
- إشراك أصحاب المصلحة: تتطلب خطط التنمية وضع أصحاب المصلحة تحت عدستها، جميعهم بمن فيهم الشخصيات المفتاحية في المجتمع والمسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكل فرد من أفراد المجتمع المستهدف من الخطة، كمستفيد من مخرجاتها أو كمنفّذ لمراحلها، حيث يضمن ذلك استجابة جهود التنمية بشكل حقيقي لاحتياجات ومصالح الأفراد والجماعات الموجهة تلك الجهود نحوهم.

- تقييم التقدم: تتضمن خطط التنمية آليات متابعة مرحلية ونهائية لمراقبة وتقييم التنفيذ، بما يسهم في تتبع التقدم، والتعامل المرن مع التحديات والفرص، وإجراء التعديلات في الوقت المناسب لضمان المسار الصحيح.

كل هذا يتطلب أن يكون مفهوم التخطيط واضحا ومحددا ومفهوما بشكل جيّد عند جميع المشتغلين في مجال التنمية المجتمعية، بدءا من واضعي الرؤية والاستراتيجيات، الى مصمّمي السّياسات، وصولا الى فريق المنفذين وفريق التقييم.

3- أنواع التخطيط وأهميته

أ- أنواع التخطيط

يمكن تصنيف أنواع التخطيط حسب أكثر من معيار، فحسب مجالات استخدامه يمكن أن يكون لدينا تخطيط اجتماعي أو تخطيط اقتصادي، أو تخطيط سياسي، وحسب الخط الزمني لتحقيق الأهداف يمكن تصنيفه بتخطيط طويل الأمد أو تخطيط قصير الأمد، وحسب الجهة التي تعتمده يمكن أن يكون تخطيطا على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة كالمؤسسات والمنظمات وفرق العمل، أو تخطيطا على مستوى المجتمع كاملا بكل ما فيه من مكونات، إلّا كأنّه مهما تعددت مجالات التخطيط أو الجهات التي تستخدمه، وأيّا يكن الخط الزمني له، فإنه، كماهيّة، له أربعة أنواع رئيسية هي:

- التخطيط الاستراتيجي: على المستوى الخاص، حين يقوم الفرد بوضع خطط لحياته فهو يضع مجموعة من الأهداف العامة والشاملة ويتصور الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، أما على المستوى العام فالتخطيط الاستراتيجي هو عملية صياغة أهداف طويلة الأجل للمجتمع ككل أو للمؤسسات أو المنظمات التي يتكون منها، ويستلزم التخطيط الاستراتيجي تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع أو للمؤسسة، وتحديد الموارد المتاحة، والموارد المطلوبة، لتلبية احتياجات تحقيق الأهداف المحددة، وتعتمد عملية التخطيط الاستراتيجي على جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن مختلف القطاعات في المجتمع، وتقييم الاتجاهات السلوكيّة للمواطنين، ورصد كل ما

يتعلّق بالتكنولوجيا والسياسة والاقتصاد والبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، سواء كان التخطيط على مستوى المجتمع ككل، أو على مستوى منظمات أو مؤسسات ضمنه، لأن كل التفاعلات من مختلف الأنواع في بنية أي مجتمع، تؤثر على مسار الخطط الاستراتيجية، للمجتمع بكليّته، أو لمكوناته.

- التخطيط التكتيكي: وهو تحويل الأهداف الاستراتيجية التي تمّ وضعها في مرحلة التخطيط الاستراتيجي، إلى خطط تكتيكية تفصيلية، وتحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه الخطط، وتحديد المهام والأدوار والمسؤوليات والجداول الزمنية والمواعيد النهائية، وتحديد المعايير المستخدمة لقياس النجاح.
- التخطيط التشغيلي: هو التخطيط لضمان الكفاءة والفاعلية في العمليات اليومية للمؤسسة أو المنظمة أو الجهة التي تنفّذ خطك التنمية الشاملة، حيث يتم تنظيم الأنشطة والموارد بشكل مرحلي بما يناسب تحقيق الأهداف المحددة بأفضل طريقة ممكنة، يتضمن التخطيط التشغيلي التنسيق بين الأقسام المختلفة في المؤسسة أو المنظمة أو الجهة المنفّذة، ويوفر إطارًا زمنيًا لتقييم أداء الأنشطة اليومية للعمليات، ويساعد في اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أمثل استخدام للموارد، ولضمان تخفيض تكاليف الإنجاز.
- التخطيط في حالات الطوارئ: يسمى في بعض الأدبيات "إدارة المخاطر"، والتخطيط للطوارئ هو العملية التي يتم فيها وضع خطط وإجراءات للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة أو الأحداث الطارئة التي يمكن أن تؤثر على المجتمع أو المؤسسات أوالأفراد، مثل الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير، أو الحوادث الصناعية والتقنية كحوادث المرور والانفجارات والانهيارات، أو أحداث العنف الجماعية، ويهدف التخطيط للطوارئ إلى تحديد الخطوات التي يجب اتخاذها للتأكد من سلامة الأفراد والممتلكات والموارد في حالة وقوع أمر مفاجئ، يتم من خلاله تحديد الأهداف والمهام الرئيسية التي يجب تنفيذها، وتحديد الأدوار والمسؤوليات للأفراد ولفرق العمل، وتطوير الخطط الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية المحتملة بناء على المتغيرات التي طرأت على الخطط التكتيكية والاستراتيجية بسبب وقوع الحدث الطارئ، وتوفير المعدات والمواد اللازمة للتعامل مع الحدث، يعتبر التخطيط للطوارئ أمرًا حيويًا للأفراد والمؤسسات على حد سواء، حيث يمكن أن

يساعد في تقليل الأضرار الناجمة عن الحوادث الطارئة وتقليل التأثير على الأفراد والمجتمعات المتأثرة.

ب- أهمية التخطيط

باعتباره تصورا مسبقا لمسار نشاط ما، سواء على أو المستوى الاستراتيجي أو التكتيكي أو التشغيلي أو في حالات الطوارئ، يوفر التخطيط فرصة الحصول على الأداء الجيد ويضمن تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية، وذلك من خلال ما يشتمل عليه من خطوات، كتصور عقلي لمستقبل فعل فردي أو جماعي، خاصة عندما يتم بطريقة مدروسة وعلمية، فالتخطيط الجيد يساعد على تحديد الأهداف والأولويات والأدوات الأمثل لتحقيقها، ويسهم في الحد من المخاطر ومن حدوث الأخطاء والعثرات التي قد تحدث بسبب القرارات غير المدروسة وغير الواضحة، كما يسهم في توفير الوقت والموارد اللازمة لإنجاز المهمة المطلوبة، ويسهم كذلك في تطوير قدرات الفرد أو المؤسسة وتنظيم العمل وتوزيع المهام بطريقة ممنهجة خلال مسار العمليات التنفيذية، وبالتالي يزيد من فرص النجاح.

5- مبادئ التخطيط ومراحله

أ- مبادئ التخطيط

مبادئ التخطيط هي الأسس التي يجب الاستناد اليها عند وضع خطة استراتيجية أو تكتيكية أو تشغيلية أو خطة طوارئ، وتشمل هذه المبادئ:

- وضوح الهدف وشموليته: يجب أن يكون الهدف من التخطيط واضحا وشاملا لكل عناصر العملية التي يتم التخطيط لها ولكل المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على مسارها، مهما كانت هذه العملية أو المهمة صغيرة أو كبيرة، فردية أو جماعية، كليّة أو جزئية.
- المرونة: من الضروري أن تنطوي فكرة التخطيط بحد ذاتها في ذهن المشتغلين بها على أهمية المرونة وقابلية التحرك في اتجاهات متعددة مع تحريك البدائل، حيث يتيح هذا المبدأ إمكانية إجراء التعديلات اللازمة على أية خطة لتتناسب مع أي تغييرات في الظروف التي تواجهها.

- الدقة والموضوعية: مبدأ الدقة والموضوعية في التخطيط من المبادئ الهامة جدا والتي تجعل الخطط ناجحة وقابلة للتنفيذ، فهذا المبدأ يسهم في أن تكون الخطط الموضوعة منطقية ولا تتعلق برغبات أو أهواء شخصية للمخططين أو بتصورات غير ممكنة في أذهانهم.
- الإبداع والابتكار: رغم أن الموضوعية والواقعية هي أحد مبادئ التخطيط، إلا أن ذلك لا يتعارض مع مبدأ الإبداع والابتكار، إذ أنّه من خلال مراعاة هذا المبدأ أثناء التخطيط يصبح بالإمكان تصور مراحل العمل بطريقة غير تقليدية، والتفكير بخطوات التنفيذ خارج الصندوق المغلق أو الإطار المحدود للممكنات، إن مبدأ الإبداع والإبتكار يمنح المخططين اتساعا في أفق التفكير في خطط غير مطروقة وغير نمطية، لكنها تنطلق من الواقع وتراعي مبدأ الموضوعية بنفس الوقت.
- التكامل: تتيح مراعاة مبدأ التكامل في التخطيط صياغة خطط منسجمة مع ذاتها ومع بعضها ومع الاحتياجات والموارد، بحيث يتم ضمان التناغم بينها، وتفادي الوقوع في فخ التناقض بين الخطط الفرعية والخطط الشاملة للمشروع أو النشاط أو العملية التي يتم التخطيط لها.
- الإدارة والتنظيم ومفهوم الأولوية: يضمن هذا المبدأ، التنظيم الجيد في وضع الخطط ومراعاة الجدول الزمني في التنفيذ، كذلك يضمن الإدارة الكفؤة للموارد المتاحة، ومراعاة الأولويات في مسار العملية أو الخطة المطروحة.
- مبدأ الذكاءات المتعدّدة: يقصد بهذا المبدأ أن التخطيط الجيد يفترض أن يكون حاصل مجموع جهود المشتغلين على وضع الخطط في أي مجال كان، يتيح هذا المبدأ تقبل العمل ضمن فريق بمرونة وثقة، واستثمار الذكاءات المتعددة والمتنوعة لدى فريق التخطيط.

ب- مراحل التخطيط

ينطوي التخطيط كا تقدم على مبدأ الإدارة والتنظيم ومفهوم الأولوية، ممّا يعني أنّه من البديهي أن يكون للتخطيط مراحل متسقة منظمة يعتمد كل منها على ما سبقه، وتترتب هذه المراحل وفق ما يلي:

- المرحلة الأولى: صياغة الهدف وتحديد الغايات، سواء كان التخطيط يتعلق بقضية كبرى وشاملة أو بقضية جزئية، بمشروع فردي أو جماعي.
- المرحلة الثانية: جمع المعلومات حول الموضوع قيد التخطيط وتحليلها، مثل البيانات المتعلقة بالموارد والاحتياجات والتحديات والفرص وطبيعة المحيط وبيئة تنفيذ الخطة والعوامل المساعدة على التنفيذ.
- المرحلة الثالثة: بلورة الإجراءات، حيث يتم في هذه المرحلة تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف ورسم خط زمني للتنفيذ وتعيين نوع وكمية الموارد وطبيعة المهام.
- المرحلة الرابعة: وضع بدائل، حيث لابد لكل تخطيط سليم أن ينطوي على بدائل لمسار العمل في مراعاة لمبدأ المرونة والقابلية للتعديل، وتحديد البدائل الفعالة بشكل مسبق عند وضع الخطة، يعتمد على قدرة المخطط على فهم التحديات والمخاطر والتنبؤ بالعوائق وتوفر مخيلة كافية للتفكير الإبداعي.
- المرحلة الخامسة: تحديد إجراءات المراقبة والمتابعة والتقييم، فتحديد هذه الإجراءات بشكل مسبق يساعد في وضوح المسار وتوفير تكاليف وزمن إعادة التخطيط في حال حدوث طوارئ، كما يساعد على تقييم العمل وتطويره في المستقبل، أو الاستفادة من الدروس التي تقدمها الخطط الحالية في عمليات تخطيط لاحقة.

القسم الثاني: علاقة التخطيط بالتنمية

أولا: إدارة التنمية

من الصعب التعامل مع الموارد دون وجود رؤية إدارية ملائمة ومتكاملة، لتوظيف هذه الموارد في المكان الصحيح ولتحقيق الأهداف المرجوة، وإذا كانت التنمية تستمد مبرر وجودها من وجود الموارد، فإنّ حسن إدارة هذه الموارد هو ما يمنح مفهوم التنمية أدوات تطوّره وشرعية وجوده.

إنّ إدارة التنمية هي عملية تخطيط وتنسيق الاستراتيجيات التنموية، وضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمادية لمجتمع أو منطقة أو مؤسسة، ينطوي ذلك على إدارة الموارد المتاحة بما في ذلك الموارد المالية والمؤسسية والاجتماعية والبيئية.

تتم عملية إدارة التنمية على مستويات مختلفة، يرتكز العمل فيها على مبدأ جوهري وأساسي هو مبدأ جودة إدارة مكونات الرأسمال المجتمعي، تقتضي العملية مجموعة من المتطلبات الهيكلية والتنظيمية التي تضمن نفاذ سلطة الإدارة كسلطة عقلانية ذات طبيعة لاشخصية بل طبيعة قانونية ممنهجة ومرنة من الناحية التقنية[12].

أ- مستويات إدارة التنمية

لتصنيف مستويات إدارة التنمية يمكن اعتماد تصنيفين، الأول يتعلق بمعيار التغطية، أي ما هي المساحة الجغرافية والاجتماعية والبشرية التي ستتم إدارة التنمية فيها، والثاني يتعلق بمعيار آليات التنفيذ، أي كيفية إدارة العمليات.

- مستويات إدارة التنمية على معيار التغطية من الأخصّ الى الأعمّ:

[12] - للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

بوخريسة، بو بكر. ماكس فيبر الدولة والبيروقراطية. الأردن، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.الطبعة الأولى 2014م. ص(125).

1- المستوى المحلي: يشير الى إدارة الموارد المحلية التي تقوم بها الهيئات المحلية مثل المجالس المحلية والبلديات والمحافظات والمناطق، وتكون هي المسؤولة عن تطبيق السياسات التنموية وتنفيذها على المستوى المحلي[13].

2- المستوى الإقليمي: يتمثل في إدارة الرأسمال المجتمعي بواسطة الهيئات الإقليمية التي تتولى مسؤولية تنسيق الجهود المشتركة بين الهيئات المحلية والهيئات الوطنية في مناطق محددة، وتحديد الاحتياجات التنموية لتلك المناطق.

3- المستوى الوطني: وهو المتعلّق بأداء الإدارة الحكومية والهيئات الرسمية المسؤولة عن وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية، وسنّ القوانين الناظمة على المستوى الوطني.

4- المستوى الدولي: يتمثل في إدارة التنمية عبر المؤسسات الدولية والهيئات الدولية التي تعمل على تنمية الدول والمجتمعات البشرية حسب متطلبات التنمية، والتي تتباين فيما بين هذه الدول، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لها، مثل هيئة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية...الخ من هيئات ومنظمات دولية تتعدى حدود الجغرافية الوطنية لبلد ما أو لمجتمع ما، يُلزمها بذلك معيار إنساني أخلاقي من جهة ومبدأ تقاطع المصالح من جهة أخرى، وتجدر الإشارة أنه يؤخذ على تدخّل بعض هذه الهيئات في إدارة التنمية أنها تعمل في بعض المواضع وفق سياسات تنموية مشروطة بأجندات لا تعبّر بالضرورة عن الاحتياجات الفعلية للمجتمعات، ولا تنطلق من مبدأ "التنمية من أجل التغيير".[14]

---

[13] - انظر: المرسوم التشريعي رقم 107 (قانون الإدارة المحلية) في سوريا على الرابط:

http://www.damascus.gov.sy/Home/HomeLegal/9 تاريخ الزيارة 21- نيسان- 2023 الساعة السادسة والنصف مساء.

[14] - للمزيد حول هذه الفكرة انظر:

* باترسون، توماس س. التغيير والتنمية في القرن العشرين. ترجمة: عزة الخميسي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. 2005م.

وانظر أيضا:

* أمين، سمير. شروط إنعاش التنمية. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(13)، لبنان: بيروت، 1998م. ص(163- 178).

- مستويات إدارة التنمية على معيار آليات التنفيذ وإدارة العمليات

1- المستوى الاستراتيجي: يتضمن هذا المستوى التخطيط رفيع المستوى وإدارة آليات اتخاذ القرارات التي تحدد الاتجاه العام وأهداف برامج التنمية في البلد أو المجتمع المحلي أو المؤسسة، وتحديد الهيكليات التنظيمية، وينطوي على صياغة السياسات، وتوظيف القوانين، وتحديد الأولويات، وتخصيص الموارد.

2- مستوى البرامج: أي إدارة برامج تنموية محددة، بما في ذلك تخطيط وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بها، وإدارة الميزانية، ومراقبة وتقييم نتائج البرامج.

3- مستوى المشروع: يشير هذا المستوى إلى إدارة مشاريع التنمية الفرعية، بما في ذلك تخطيط وتنفيذ أنشطة المشاريع التابعة لبرامج محددة، وإدارة الميزانية لكل مشروع ضمن البرنامج، ومراقبة وتقييم نتائج المشروع.

4- المستوى التشغيلي: يقصد به الإدارة اليومية لأنشطة التنمية، بما في ذلك توزيع المهام بين الموظفين واللوجستيات والموارد، وضمان تنفيذ الأنشطة بكفاءة وفعالية.

5- المستوى الفني التقني: يتضمن هذا المستوى إدارة الجوانب الفنية لمشاريع أو برامج التنمية، مثل الهندسة أو البناء أو أنظمة تكنولوجيا المعلومات،

قد تتداخل هذه المستويات من إدارة التنمية، وقد تختلف المسؤوليات المحددة ويختلف التركيز لكل مستوى من هذه المستويات اعتمادا على طبيعة المنظمة أو المشروع أو البرنامج.

ب- متطلبات إدارة التنمية

لإدارة التنمية مجموعة من المتطلبات، والتي يمكن اعتبارها شروطا لازمة لتحقيق عملية إدارة تنموية ناجعة وناجحة، وتتعلق هذه الشروط بطبيعة موضوعات التنمية ومواردها من جهة، ومن جهة أخرى بخصوصية المجتمع واحتياجاته التي تدار من أجلها مشاريع التنمية، ويمكن تلخيص متطلبات التنمية على الشكل التالي:

1- وضوح الرؤية: أي وجود رؤية تنموية واضحة المعالم ومفهومة عند القائمين على إدارة عملية التنمية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المحليات.

2- استراتيجية ذكية: تتصف الاستراتيجية الذكية بالمرونة والقدرة على مواكبة التغيير والإدارة الذكية للمعرفة سواء في مجال التنمية الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو البيئية.[15]

3- موارد بشرية متمكّنة ومتخصّصة: غالبا ما تكون الموارد البشرية، أي الأفراد المنخرطين في الشأن العام، هي أكثر الموارد توافرا بوضوح ودون التباس في أي مجتمع أو مؤسسة، لكن الأهم أن تكون هذه الموارد متمكّنة معرفيا ومهاراتيا وثقافيا، ومتخصصة ومدرّبة بشكل جيد على مستوى التخطيط والتنفيذ، فالإنسان هو رافعة التنمية وحاملها الرئيسي، وجودة حياته هدفها وغايتها.[16]

4- تكامل وتناغم الاستثمار في موارد الرأسمال المجتمعي: تتطلب الإدارة التنموية الفعالة تغطية كافة القطاعات بما فيذلك التنمية الحضرية والتنمية الريفية، وتطوير البنى التحتية، والعمل على الحد من الفقر، والإدارة البيئية، وتحقيق هذه التغطية يتطلب حشد كافة الموارد التي يوفرها الرأسمال المجتمعي الذي يتكون من مجموعة من الرساميل كالرأسمال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمعرفي والتقني والفيزيائي والبيئي والبشري، والتأكد من تفعيل أدوار هذه الرساميل وتفاعلها فيما بينها بحيث تكون العملية التنموية أكثر انسيابية ومرونة وقابلية للديمومة.[17]

5- تَوفُّر أطر قانونية مرنة، نافذة، وذات علاقة: القوانين المدروسة جيدا والنافذة، تضمن إدارة تنموية فعالة في إطار علاقة قانونية وقيمية متوازنة بين الحقوق والواجبات، ممّا يسهم في تفادي النزاعات ما أمكن، بالإضافة الى ضمان تحقيق مشروعات التنمية لمبدأ العدالة في الحصول على المكتسبات

---

[15] - للمزيد حول هذا الموضوع انظر:
* الناصر، عامر عبد الرازق. إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال. الأردن، عمان: دار اليازوري للطباعة والنشر. 2015م.

[16] - للمزيد حول الموارد البشرية انظر:
* الشرعة، عطاللة، وغالب محمود سنجق. إدارة الموارد البشرية، الاتجاهات الحديثة وتحديات الألفية الثالثة. الأردن، عمان: دار المنهجية للنشر والتوزيع. 2015م.

[17] للمزيد حول الرأسمال المجتمعي انظر :

* Field, John. Social capital. New York: Routledge, 2004. On the link: https://www.google.com/books/edition/Social_Capital/

والعدالة في فرص المشاركة في صنع القرار، وهذا يضمن بالتالي مشاركة أفراد المجتمع أو المؤسسة في صياغة وصناعة القرار التنموي وتحمّل مسؤولياته تجاه محيطه، كلّ بحسب موقعه ومعرفته وقدرته على الفعل.

6- المتابعة والتقييم: على كافة مستويات الإدارة التنموية سواء منها القائمة على معيار التغطية أو القائمة على معيار التنفيذ، يُعدّ نظام المتابعة والتقييم، ببرامجه القبلية والمرحلية والنهائية، يُعدّ أداة فعالة وشرطا ضروريا لتحقيق إدارة تنموية تتمتع بالشفافية والمسؤولية والأداء الحوكمي الفعال، وبالتالي ضمان تحقيق الأهداف بالشكل الأمثل وضمان تفعيل الرأسمال المجتمعي أيضا بالشكل الأكثر عدالة وإنصافا.[18]

ثانيا: السياسات التنموية

في أي مجتمع بشري، يتعاقد الأفراد على شكل من أشكال تولّي المسؤولية، التي تتحملّها الدولة ممثلة بالحكومة، لترسم هذه الأخيرة مجموعة من السياسات تدير من خلالها شؤون المجتمع، وتتم مساءلة هذه الحكومة، من قبل هيئة تمثل جموع المواطنين، عن نتائج هذه السياسات، والطبيعي، أن تنطوي سياسات إدارة المجتمع على هدف عام هو التطوير والاستثمار الأمثل للموارد من أجل تحسين جودة الحياة والنهوض بالمجتمع على كافة المستويات فهذا هو شرط التعاقد، ولا تشكّل السياسات التنموية في المجتمع حالة مستقلة في إدارة موارده، إنما هي عبارة عن توجّه، في سياسات إدارة الموارد، نحو التنمية.[19]

---

[18]- أيضا للمزيد حول {إسمال مجتمعي فعال انظر:

* Krishna, Anirudh. Active Social Capital. New York: Columbia University Press.2002. on the link:

https://www.google.com/books/edition/Active_Social_Capital/poYahCAD4-wC?hl=en&gbpv=1&dq=the+social+capital&printsec=frontcover

[19]- للمزيد حول العقد الاجتماعي انظر:

* روسو، جان جاك. العقد الاجتماعي ومبادئ الحقوق السياسية. ترجمة: عادل زعيتر. لبنان: بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الثانية، 1995م.

بناء على ما سبق فإنّ السياسات التنموية تتباين بين المجتمعات بتباين الثقافات والتطور التاريخي لكلّ منها وكذلك بتباين طبيعة النظام السياسي والقانوني لكل مجتمع، فالفارق في الاحتياجات التنموية بديهي بين مجتمعات منتجة قطعت شوطا واسعا في التطور الاقتصادي والتقني والسياسي والقانوني والاجتماعي، وبين مجتمعات لا تزال تسير ببطء نحو التغيير.

لكن تظل ثمة محددات مشتركة ترتسم من خلالها سياسات إدارة الموارد المجتمعية لا غنى لأي مجتمع يتجه نحو التنمية عنها، ومن أهم هذه السياسات:

1- السياسات الاقتصادية:

وهي السياسات المتعلقة بقطاعات الإنتاج الرئيسية وهي الصناعة والزراعة، والسياسات المتعلقة بالتجارة والتبادل السلعي، الداخلية والخارجية، وقد جرت العادة في نظم التنمية التقليدية أن تتحمّل الجهات الرسمية المسؤولية كاملة عن رسم سياسات التنمية الاقتصادية، لكن في نهايات القرن العشرين ومطلع القرن الحالي بدأت تتغير فلسفة التنمية، وذلك بتغييير اتجاهها من الأعلى الى الأسفل في الهرم التنظيمي لإدارة المجتمع لتأخذ، كما ذكرنا سابقا، اتجاها من الأسفل الى الأعلى، وذلك باعتماد الإدارة الشبكية للموارد بدلا عن الإدارة الهرمية، مما يفسح المجال لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في صنع القرار ورسم السياسات التنموية، حتى الاقتصادية منها، عبر قنوات متعددة على رأسها منظمات المجتمع المدني، والجمعيات والمبادرات المجتمعية، والمنظمات الوطنية غير الحكومية، حيث تشارك هذه الجهات والهيئات من خلال أنشطتها المجتمعية المختلفة في تطوير سياسات التنمية عبر التجربة العملية والدروس المستفادة والتخطيط المستمر لبرامجها ومشاريعها، بما يتوافق مع توجّه المجتمع نحو التنمية والتغيير، ويعني هذا تحولًا في صنع السياسات نحو تركيز أكبر على الإنسان واحتياجاته وحقه في المشاركة في عملية التنمية كصانع لها وليس فقط كمستفيد، وذلك من خلال تعزيز مفهوم التمكين والتفاعل الاجتماعي، وتعزيز دور المجتمع المدني والشراكات بين القطاع العام والخاص والمنظمات غير الحكومية.

- السياسات الزراعية: وهي التي تتناول تنظيم استثمار الموارد المتعلقة بالإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وباعتبار الريف هو سلّة الإنتاج الزراعي والحيواني، فإن سياسات التنمية الريفية هي

الأكثر صلة بالسياسات الزراعية، بما تتضمنه من خطط تُعنى بتحسين جودة الحياة الخدمية والترفيهية لمجتمع الريف، بما ينعكس إيجابا على الموارد البشرية المنتجة فيه، ويخفف من حدة مشكلة الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة، كذلك الخطط المتعلقة باستصلاح الاراضي الزراعية وتنظيم المواسم الزراعية، وتأمين المستلزمات الضرورية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية، لتسهيل مهامهم في المحافظة على سويّة انتاج عالية مع الحفاظ على حقهم في بيئة عمل مريحة وحياة لا تتسم بقسوة العيش ونقص الخدمات.

- السياسات التنموية الصناعية: وهي التي تركز على تطوير الخبرات البشرية في قطاع الصناعة للتوجه نحو الصناعات الثقيلة بدلا من الإكتفاء بالصناعات الخفيفة والتحويلية، كما تركّز على التطوير التقني بما يواكب التطور العلمي والكنولوجي على مستوى العالم، أيضا تتوجه السياسات التنموية الصناعية نحو تشجيع مناخ الاستثمار وتطوير سلاسل التوريد والتسويق المتكاملة، وتشجيع بيئة التعاون بين القطاعات الصناعية المنتجة لتحقيق التكامل في تلبية الاحتياجات.

- السياسات المالية: يتطلب تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية تنمية سياسات مالية قوية وفعالة تحفظ سيادة المجتمع والدولة، وتحافظ على حقها في اتخاذ القرارات المالية المستقلة، لتفادي التدخلات الخارجية غير المرغوب فيها، ويُعدّ وضع سياسات مالية واضحة وشفافة، وضمان شروط مساءلة وحوكمة مالية فعالة، أحد أهم أدوات إدارة المال العام، وذلك من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة وتنفيذ السياسات المالية، وتشجيع الحوار والنقاش العام، والاستماع إلى آراء المواطنين والمجتمع المدني، وتقديم التقارير المالية الدورية، والاستفادة من مصادر تمويل مختلفة وتحسين الإيرادات المالية والضريبية، وإدارة الدين العام بشكل فعال، كذلك العمل على تحسين القدرة على التخطيط المالي والموازنة العامة وضمان وجود تخصيصات مالية كافية لتمويل الأولويات التنموية وتحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات، كما ومن المهم أيضًا توفير التدريب والتعليم

للمسؤولين الماليين والموظفين العاملين في القطاع المالي، لتعزيز القدرات والمهارات الإدارية والإبتكارية المطلوبة لتحقيق التنمية المالية الضامنة لتوفير مناخ استثمار اقتصادي فعال ومستقل.[20]

- سياسات تطوير البنى التحتية: تشمل البنى التحتية للمجتمع جميع العناصر المادية والتقنية التي تمكّنه من الوجود والتطور، والسياسات التنموية المتعلقة بتطوير البنى التحتية هي التي تضمن بنى تحتية جيدة وملائمة لاحتياجات المجتمع، وتحسين جودة الحياة في أي بلد، مثل الطرق والموانئ الجوية والبحرية والجسور التي تسهل حركة السلع والأفراد وتسهم في تطوير عمليات التبادل التجاري الداخلية والخارجية وتسويق المنتجات الصناعية والزراعية، كذلك من البنى التحتية للمجتمع، الطاقة الكهربائية التي تشمل محطات توليد الكهرباء وخطوط نقل التيار الكهربائي، والتي تسهّل استخدام الأجهزة الإلكترونية والآلات في الصناعة والخدمات، كما تشمل البنى التحتية شبكات المياه والصرف الصحي التي تمكّن المجتمع من الحصول على المياه النظيفة للشرب والزراعة وتوفير قنوات الصرف الصحي للحفاظ على صحة الناس والبيئة، أيضا تشتمل البنى التحتية على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي من ضمنها شبكات الاتصالات والإنترنت والهواتف الذكية والحواسيب، والتي تمكّن المجتمع من التواصل والتعلّم والوصول إلى المعلومات، ومن بين البنى التحتية الضامنة لتطور المجتمع أيضا الأبنية المدرسية والجامعية وأبنية المؤسسات الحكومية، حيث يفترض بها أن تكون أبنية حديثة وآمنة ومجهّزة بكل ما يوفر جودة التعليم والعمل والأداء المهني.

وممّا تجدر الإشارة اليه أنه قد يبدو ظاهريا أن السياسات المالية وسياسات تطوير البنى التحتية هي منوطة بالجهاز الرسمي للدولة فقط، إلا أنّ فلسفة التنمية المجتمعية تنحو باتجاه إشراك المجتمع، بمختلف رساميله، في رسم هذه السياسات أيضا، من خلال منابر الحوار وتداول المسؤوليات والأدوار بين مختلف مكونات المجتمع.

---

[20] - للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

* سعيفان، سمير، ومحمد معمار. التجارة الخارجية في سوريا. دمشق: أطلس للنشر والتوزيع. 2009م.

2- السياسات الاجتماعية:

يقصد بالسياسات التنموية الاجتماعية جملة الإجراءات والخطط التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة لجميع فئات المجتمع وخاصة الفقيرة والمهمشة منها، وتعزيز فرص أفراد المجتمع كافة لضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن تستند هذه السياسات إلى مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، ومن بين السياسات الاجتماعية التنموية نذكر السياسات الهادفة الى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة والإسكان وتأمين مصادر الدخل والمنح النقدية المباشرة للأسر الفقيرة لمساعدتهم على تحسين مستوى المعيشة، كذلك تعزيز الحوكمة الرشيدة والحد من الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتنشيط شبكات التواصل الاجتماعي الواقعي لتعزيز تماسك المجتمع وحماية قيم البناء بين أفراده من الاندثار بفعل شروط حياة ما بعد الحداثة التي رغم توفيرها لشبكات تواصل افتراضية سريعة وكثيفة، إلا أنّها قلصت فرص التواصل الفعلي والواقعي بين الناس.

3- السياسات البيئية

تهدف السياسات التنموية البيئية إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحيث تضمن تلبية الاحتياجات الحالية للمجتمع، دون المساس بقدرة أجياله القادمة على تلبية احتياجاتها، وتشتمل على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تسعى إلى تعزيز الاستدامة البيئية في جميع المجالات المجتمعية، وبشكل يضمن تعزيز الإدارة البيئية، والتحكّم في مستويات التلوث والحد منه، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتحسين إنتاج الغذاء وتوزيعه بعدالة، وتعزيز الاعتماد على الطاقة المتجدّدة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتوفير التعليم والتدريب ورفع سوية الوعي البيئي والمسؤولية البيئية لدى المواطنين، وزيادة تنمية المساحات الخضراء، وترشيد استخدام الموارد المائية.

4- السياسات القانونية والتشريعية

هي السياسات التنموية التي تهدف إلى تعزيز مفهوم التنمية، وضمان تكريس ثقافة التنمية في المجتمع، وتعتمد على إصدار القوانين والتشريعات التي تحدّد الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات بين الحكومة والشركات والأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتشمل هذه السياسات مجموعة من الإجراءات والتدابير التشريعية، مثل التشريعات التي تعمل على تحفيز الاستثمارات المجتمعية وحمايتها وتنظيمها، وتقديم الحوافز للمستثمرين، وتشريعات تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، وتشجيع الابتكار وتطوير الصناعات الحديثة، وتحسين النظام القانوني وتطوير السياسات الضريبية والجمركية، كذلك التشريعات التي تنظّم الأسواق وتسهم في تحسين البيئة الاستثمارية وضمان الحقوق، وتعتمد السياسات التنموية التشريعية على التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لصياغة قوانين وتشريعات تتناسب مع طبيعة الحراك الاجتماعي والاقتصادي التنموي.

5- سياسات التنمية الثقافية

تشير سياسات التنمية الثقافية إلى الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الثقافة والفنون والتراث كجزء من عملية التنمية المجتمعية من خلال دعم المؤسسات الثقافية والفنية، مثل المتاحف والمراكز الثقافية والمسارح ودور السينما ببرامجها وكوادرها البشرية، وتشجيع أنشطتها، وتعزيز الوعي الثقافي والتنوع الحضاري، وتعزيز الهوية الثقافية للمجتمع ككل وللمجتمعات المحلية بخصوصياتها، من أجل المحافظة على الغنى والتنوع الثقافيين، والحفاظ على التراث التاريخي والحضاري والثقافي، المادي واللامادي، للمجتمع.

القسم الثالث: التخطيط التنموي المجتمعي

أولا: دور المؤسسات الحكومية في التخطيط التنموي

تقتضي شروط العقد الاجتماعي الذي يبرمه المجتمع مع مؤسسات تدير موارد المجتمع وتسمى بمجموعها حكومة، أن تعمل هذه المؤسسات على إدارة شؤون المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفق محدّدات الدستور الذي يتم إقراره من عموم المواطنين من خلال هيئة صياغة دستور مكوّنة من مجموعة من الأفراد المختصين والذين يتم اختيارهم من قبل المجتمع.

ومن ضمن عمليات إدارة شؤون المجتمع عملية تخطيط التنمية، ويتضمن الدور الوظيفي للحكومة في إدارة التنمية مجموعة من العمليات الرئيسية:

- التخطيط التنموي الشامل وتحديد الأهداف الكلّية والجزئية، وتحديد البدائل ورصد الموارد وتوثيقها، وتحديد المدخلات لمتطلبات الإنجاز.
- الإشراف على تنفيذ الخطط التنموية ومتابعة سير العمليات، سواء التي تنفذها الحكومة أو التي يشارك بها المجتمع المدني والأهلي بمختلف هيئاته ومنظماته.
- تعبئة الجهود التنموية وضمان تفعيل الرأسمال المجتمعي بكافة موارده، بحيث يتم الاستثمار التنموي بالشكل الأفضل والأجدى، وبشكل يضمن التوازن التنموي في استثمار الموارد فيما بين المجتمعات المحلية، وفيما بين مختلف مكونات المجتمع وقطاعاته التنموية.
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومتابعة تحديثها بشكل دوري وبمساحات زمنية متقاربة، بما يوفّر المعلومات الكافية للمشتغلين بالشأن التنموي سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ويساعدهم على تنفيذ خطط التنمية بكفاءة وفعالية.

- العمل على تطوير الهيكل الإداري والتنظيمي الشامل لمؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، ليواكب متطلبات التنمية ومتطلبات التغيير.
- العمل على تطوير النظام التشريعي والقانوني لتمكين المؤسسات التنموية من أداء مهامها وتنفيذ أنشطتها في إطار قانون عادل ومنصف ومنظّم لما يمكن أن ينشأ من نزاعات أثناء سير العمل، ومنظم للحقوق والواجبات والالتزامات التي تنشأ عن تبادل العلاقات بين مختلف الهيئات والجهات التي تعنى بالشأن التنموي.
- توفير نظام مساءلة شفاف، بما يساعد على الحد من ظاهرة الفساد التي يمكن أن ترافق الأنشطة التنموية والبرامج والمشاريع التي تستثمر في الموارد المجتمعية.
- تشجيع الابتكار والإبداع عند المشتغلين بالشأن التنموي، والعمل على توفير برامج رفع قدرات وتدريب مستمر وتأهيل مؤسساتي وبشري.
- العمل على توفير بيئة عادلة ومنصفة لحصول الجميع على فرص المشاركة وصنع القرار وتحمل المسؤولية المجتمعية.
- توفير مناخ سياسي مرن ومنفتح، يتيح حرية التعبير عن الرأي والحوار والتفاوض وتداول الأدوار والمسؤوليات، لإتاحة المجال أمام من يرغب من الكفاءات البشرية بالمشاركة في إدارة المجتمع.
- توفير الأمن المجتمعي وحماية سيادة واستقلالية المجتمع وحقه في اتخاذ قراراته التي تعنيه، دون تدخل خارجي، محمّل بمشاريع سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، تنتهك خصوصية هذا المجتمع وسيادته على موارده.
- ضمان إقامة علاقات دولية منفتحة على الثقافات والمجتمعات الأخرى، تتيح للمجتمع فرصة الاستفادة من الدعم التنموي والتبادل المعرفي والتقني والثقافي مع مجتمعات أخرى على قاعدة منصفة وعادلة، وانطلاقا من موقف قوة وليس من موقف ضعف.

بشكل عام، تُعدّ الحكومة مسؤولة عن إدارة وتخطيط التنمية المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، وتخضع للمساءلة من قبل المجلس التشريعي، ممثّلا بالبرلمان، عن أداء مهامها في إدارة التخطيط التنموي الشامل.[21]

ثانيا: دور المجتمع المدني في التخطيط التنموي

لا يقتصر دور المجتمع المدني أو الأهلي بمنظماته وهيئاته وأفراده على تنفيذ المشاريع التنموية وحسب.

فالعملية التنموية لكي تكون مبنية على أسس وقواعد صحيحة، تقتضي إشراك المجتمع بكافة هيئاته فيها، بدءا من مرحلة وضع الرؤية والتخطيط الاستراتيجي، مرورا بمرحلة رسم السياسات وتحديد الإجراءات، وانتهاء بتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المختلفة، ولتحقيق مشاركة المجتمع بهذه العملية بكل مراحلها، ينبغي أن يكون مفهوما بشكل واضح ماهيّة الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني على مسار التخطيط التنموي.

فمنظمات المجتمع المدني هي القنوات التي تتيح لأفراد المجتمع المشاركة في صنع القرار، حيث تمثّل هذه المنظّمات أدوات توجيه للسياسات التنموية بما يتواءم مع تطلّعات المواطنين واحتياجاتهم، فعبر هذه المنظمات والهيئات المدنية يتمّ تشكيل حالة تفاعلية بين أدوار أفراد المجتمع الرسمية وغير الرسمية، تسمح بتوسيع المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار وتعمل بمثابة بيئة منتجة لصنّاع القرار من خلال التجارب التي يخوضها الأفراد في هذه المنظمات والتي تساعدهم على التدرّب على رسم السياسات وصنع القرار من جهة، وعلى إتقان أدوات الضغط على الجهات الرسمية من أجل تحسين جودة الخدمات والحياة بشكل عام من جهة ثانية، فأي فرد في المجتمع يمارس مجموعة من الأدوار الرسمية وغير الرسمية، ويمكنه الاستثمار في مواقعه المختلفة التي يمارس أدواره ضمنها، ليكون من خلال تجربته في منظمة مدنية أو أهلية مساهما في صنع القرار، والشكل التالي يوضح الفكرة:

---

[21] - للمزيد حول دور الحكومة في إدارة التخطيط التنموي انظر:

* العواملة، نائل عبد الحافظ. إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية. الأردن: عمان، دار زهران للنشر والتوزيع. 2010م.

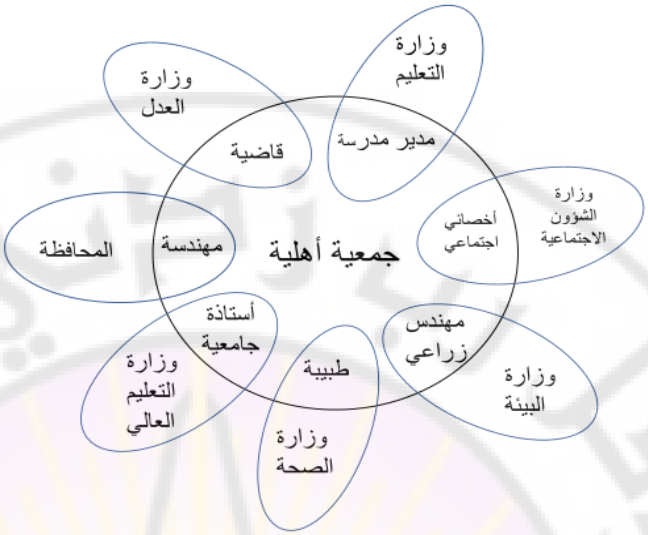

شكل(1) لتوضيح تداخل الأدوار المجتمعية بين الأدوار الرسمية وغير الرسمية

ثالثا: العلاقة بين التخطيط التنموي والتغيّر الاجتماعي

يحدث التغيّر الاجتماعي حتما سواء تمّ التدخل بحدوثه أم لا، وتختلف سرعة حدوث التغيّر بحسب طبيعة العوائق التي تعترضه من جهة وبحسب طبيعة الموضوع الذي يقع فيه التغيّر، فالتغيّر الذي يحدث في البناء الاجتماعي اللامادي هو أصعب وأبطأ من التغيّر الذي يحدث في البناء الاجتماعي المادي.

على سبيل المثال، لايكون التغيّر في نسق القيم الاجتماعية بسرعة وسهولة التغيّر في طبيعة أدوات الانتاج، رغم ذلك، تتفاعل التغيرات المادية واللامادية مع بعضها البعض، وتتبادلان التأثر والتأثير.

أيضا يحدث التغير إما بشكل تدريجي ينتج عن تراكم معرفي تاريخي وتجريبي، أو بشكل مفاجئ تتسبب به حالة طارئة كالكوارث الطبيعية أو الحروب والنزاعات، وسواء كان التغير تدريجيا أو مفاجئا، فإنه ينطوي على تبدل وتحوّل من حالة الى حالة، وقد يكون هذا التحوّل تحوّلا إيجابيا أو تحوّلا سلبيا.

بالمحصّلة، فإن التغيّر هو حقيقة وجوديّة حيث لا ثابت في هذا العالم أكثر من التغير، والتغير الاجتماعي هو حتمية تاريخية، حيث لا تتوقف أحوال التجمعات البشرية عن التبدّل والتحوّل، وبما أن التغير حتمي وبما

أنه يمكن أن يأخذ اتجاها سلبيا أو ايجابيا، وبما أن الوعي البشري والعقل البشري في حالة ارتقاء وتطور دائمين، كل هذا يتيح التدخل من أجل تحويل اتجاه التغير والتحكم بمساراته وحدوثه.

يسمى التدخل لتحويل اتجاه التغير، تخطيطا، وحين يأخذ التخطيط أبعادا تنموية يصبح تخطيطا تنمويا، ويصبح قادرا على إدارة التغير في البناء الاجتماعي، سواء على مستوى نسق القيم أو على مستوى ماهية الأدوار والمراكز الاجتماعية ووظائفها، فعند إحداث تغيير تنموي موجّه في بنية الاقتصاد وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية وفي طبيعة الثقافة المادية واللامادية في المجتمع، سيحدث التغيّر تلقائيا في نسق القيم والعادات والتقاليد، وستتم إعادة توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، وبالتالي سيحدث التغيّر في التركيب الطبقي وقواعد الضبط الاجتماعي وفلسفة القانون وعلاقات الإنتاج، ومختلف النظم السياسية والأيديولوجية والدينية.

بهذا المعنى، فإن التخطيط التنموي هو واحدة من أدوات ومحرّكات التغير الاجتماعي على مختلف المستويات، وسواء سلّمنا بمقولة ماركس أنّ البنية التحتية المادية هي التي تحدّد طبيعة البنية الفوقية اللامادية في المجتمع، أو ناقشناها برؤية ماركس الديالكتيكية ذاتها فجادلنا بأنّ علاقة التأثر والتأثير هي علاقة جدلية بين مستويات البناء الاجتماعي كافة التحتية منها والفوقية وما بينهما، ما يعنينا في نهاية المطاف، هو النتائج التي تترتب على التدخل الموجّه بمسار التغيّر، والتي تثبت تجارب الشعوب الحديثة والمعاصرة أنّه يمكن تحقيقها بواسطة التخطيط التنموي الذي يؤدي حتما الى تغيرات مجتمعية إيجابية.[22]

[22]- للمزيد انظر:

- McMichael, Philip. Development and Social Change. Google books. SAGE Publications. 2016. On the link: https://www.google.com/books/edition/Development_and_Social_Change/q31ZDwAAQBAJ?hl=en&gbpv=1

القسم الرابع: التخطيط التنموي في عالم المعرفة

كثيرا ما تطرق سمعنا عبارة عالم المعرفة، أو مجتمع المعرفة، ويشار بهذا المصطلح الى عالمنا الحالي ممثلا بالمجتمع البشري المعاصر في ظل العولمة وتكنولوجيا المعلومات.

ورغم أن المعرفة، كحالة، هي شغف العقل البشري منذ بدء التكوين، في مغامرته بحثا واستكشافا وسعيا نحو الحقائق الواضحة والمفهومة، إلّا أن مفهوم مجتمع المعرفة، كما نسمعه اليوم، ينطوي على دلالات مختلفة عما أَلِفَهُ وعي الإنسان عبر مئات السنين.

ففي نهايات القرن العشرين، وخلال هذين العقدين من القرن الحالي، شهدت البشرية تحوّلا كبيرا ونوعيّا ومتسارعا للتطور التكنولوجي والمعرفي وتقنيات الاتصال وتقانة المعلومات، مما أحدث بالتالي تحوّلات نوعية أيضا وجوهرية في طبيعة الحياة اليومية للإنسان المعاصر وطبيعة احتياجاته الأساسيّة، وأدى هذا التحوّل الى أن تمتلك المعلومات قوة هائلة في عالم الاقتصاد كمادة أوّليّة لإنتاج الثروة المادية والمعرفية، كذلك لإنتاج السلطة، لأن من يمتلك المعلومات بوصفها مادة لإنتاج الثروة، يمتلك السلطة في إدارتها كمورد وكرأسمال تنموي، بذلك، فإن سرعة تدفق المعلومات، والشروط الجديدة التي تفرضها كنظام إنتاج جديد مادّته الأولية هي رموز وأكواد غير ملموسة وسريعة التبدل والتطور، كل ذلك يقتضي استجابات شديدة المرونة والديناميكية لمواكبة التغيرات المتسارعة في عالم المعرفة ما بعد الحدائي.[23]

بناء على ما تقدم، يأخذ التخطيط التنموي أبعادا أكثر عمقا واتساعا، وتصبح علاقة التنمية بالمجتمع مشروطة بمحددات جديدة، تجعل عمليات التنمية بلا قيمة فعلية حقا، ما لم تأخذ بالاعتبار التعامل الذكي مع هذه المحددات.

---

[23] - للمزيد عن فلسفة ما بعد الحداثة انظر:
* سيم، ستيوارت. ما بعد الحداثة: تاريخها وسياقها الثقافي. ترجمة: وجيه سمعان عبد المسيح. القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2011م.

أولا: التنمية والتكنولوجيا الحديثة

تنطوي فلسفة التنمية الحديثة والمستدامة كما تبين لنا، على تفعيل مكوّنات الرأسمال المجتمعي بمختلف موارده، من أجل تحسين جودة الحياة، ورفع سوية العيش، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة بالموارد، وتركز استراتيجيات التنمية على قطاعات المجتمع الحيوية كالتعليم والصحة والإنتاج.

وفي ظل التطور التقني والمعلوماتي، يصبح رأس المال المعرفي واحدا من أهمّ مقوّمات نجاح استراتيجيات التنمية وسياساتها ومشاريعها، وجودة رأس المال المعرفي لمجتمع ما تقاس بتوفر المعرفة العامة والتخصّصية لمواطني هذا المجتمع، وبمستوى التعليم النوعي لمواطنيه والصحة البدنية والنفسية التي يتمتع بها أبناؤه، ومدى قدرة أفراده على الابتكار والإنتاج الإبداعي واستخدام تكنولوجيا المعلومات، إذ لا يكفي توفّر التكنولوجيا في المجتمع ليكون قادرا على الاستثمار في رساميله المختلفة، بل الأهم أن يمتلك البشر في هذا المجتمع القدرة المعرفية على استخدام هذه التكنولوجيا.

في التنمية الاقتصادية، أيضا تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا رئيسيا في استراتيجيات وسياسات التنمية، سواء على مستوى تحريك عجلة الاقتصاد التقليدي، حيث تدار الآلات والماكينات الزراعية والصناعية اليوم بواسطة أجهزة تقنية حديثة وروبوتات ذكية، أو على مستوى الشكل الحديث للإقتصاد والمتمثل باقتصاد المعرفة الرمزي، حيث نشهد اليوم أشكالا جديدة للتسويق وإدارة الاستهلاك والتبادل النقدي من خلال العملات المشفّرة، في قطاعات إنتاجية وخدمية عديدة كالسياحة الإفتراضية المدفوعة، والإعلان وأسواق البورصة والأسهم، ومراكز البحث العلمي، والكتب الإلكترونية.

كل ذلك يتطلب رؤية تنموية جديدة، مؤطّرة بمفاهيم مجتمع المعرفة والتكنولوجيا، تستخدم أدواته بذكاء، وترسم استراتيجياتها بمرونة وانفتاح.

ثانيا: التخطيط والتكنولوجيا

حين يكون صناع القرار وصانعي السياسات وواضعي الخطط على معرفة جيدة ومتقدمة بالمعلومات وتقنياتها،، وأدوات القياس المتطورة فسوف يستلهمون رؤيتهم للعمل سواء كان عملا ملموسا أو افتراضيا من الذكاء التقني، الذي توصلت البشرية في تطورها الى مراحل متقدمة جدا في إنتاجه واستثماره وتداوله.

فبين أدوات التخطيط ومفاهيمه التي كانت سائدة منذ ما يزيد عن عشرين عاما على الأقل، وبين ما هو معمول به اليوم، مسافات شاسعة من التقدم، وقفزات تقنية ومعرفية هائلة، حقّقتها أدوات التخطيط وقياس الأثر وتتبع مسار العمليات المخطط لها، سواء الإدارية منها أو الخدمية أو الإنتاجية، أو مهما يكن من خطط مجتمعية لإدارة موارد بلد ما أو مجتمع محلي ما، أو مؤسسة ما.

إنّ توفر المعلومات الكافية وتدفّقها الغزير خلال فترة التخطيط لمشروع ما أو لإدارة منشأة ما، يضع مصمّمي الخطط أمام تحدّ معرفيّ جادّ، وهو القدرة على التخطيط بناء على الكمّ الهائل من المعلومات المتوفرة، وهذا التحدي يتطلب موارد بشرية ذكية ومؤهلة معرفيا ومهاراتيا لاستخدام هذه المعلومات الكثيفة، وفلترتها كما ينبغي، لتصبح ذات فائدة حقيقية للمشروع أو الخطة، فكثافة المعلومات لاتكفي لإنتاج خطة جيدة، بل على العكس قد تسبب إرباكا وتخبّطا ما لم يكن مستخدموا هذه المعلومات قادرين على استثمارها في المكان والزمان المناسبين.

تقدّم قواعد البيانات اليوم سواء في مجال الأبحاث العلمية، أو في مجال الصناعات الحديثة، كمّا هائلا من الأرقام والإحصاءات والمعلومات النوعية التي تسهم في رسم خطط دقيقة للأعمال، وفي استشراف مآلات هذه الخطط المستقبلية، والتنبؤ بالعوائق والتحديات التي تواجهها، وأيضا بالفرص التي يمكن أن تسهم في زيادة سرعة زمن التنفيذ.

ثالثا: التخطيط التنموي في عصر التقنيات الحديثة

التخطيط التنموي لا يخرج من إطار مفهوم التخطيط بشكل عام، فهو نوع من أنواع التخطيط يتمايز عن غيره من الأنواع الأخرى بكونه يتطلّب منظورا شاملا لكل مقدرات المجتمع ومنتجاته، فهو لا يقتصر على جانب

واحد من جوانب إدارة الموارد لأنّ الغاية منه الوصول الى نظام إدارة موارد ذاتي وقابل للديمومة، وبالتالي فهو شكل من أشكال التخطيط الأعم والأشمل والأكثر تعقيدا.

وما ينطبق على مفهوم التخطيط العام في علاقته مع التكنولوجيا، ينطبق كذلك على مفهوم التخطيط التنموي، مع الأخذ بالاعتبار الفروقات التي تجعل التخطيط التنموي يتمايز بنوعيّته ومتطلباته.

فالتخطيط التنموي يتأسّس على دقة حشد الرساميل والموارد المجتمعية من جهة، ودقة تشخيص الاحتياجات من جهة أخرى، ثم ربط الموارد بالاحتياجات في إطار زمني دقيق ومدروس، مما يجعل من الضرورة توفر بيانات ومعلومات دقيقة جدا، ومعالجتها بأدوات متقدمة، تتناسب مع كثافة وسرعة تدفق هذه البيانات، من أجل إجراء تقييم صحيح وواضح للوضع الحالي، وتصور واضح أيضا للبدائل المتاحة، واستكشاف الفجوات في العمل التنموي، وبالتالي امتلاك القدرة على بناء استراتيجية تنموية شاملة تتفاعل من خلالها خطط إدارة الموارد الاقتصادية مع خطط إدارة الموارد الاجتماعية وكذلك الثقافية والمعرفية والسياسية والبيئية والبشرية، أي إدارة الرأسمال المجتمعي بكافة موارده دون هدر، وبأقصى كفاءة ممكنة.

إذن التخطيط التنموي مثله مثل أي شكل من أشكال التخطيط يمكنه الاستفادة بشكل كبير من التكنولوجيا، والاستثمار في التكنولوجيا بهدف تطوير السياسات والمشاريع أي تطوير نفسه ذاتيا، إلا أنّه في نفس الوقت يمكنه أن يتناول التكنولوجيا ذاتها لتصبح موضوعا لخطط التنمية وتصبح هدفا من أهداف التخطيط التنموي.

فحين نتحدث عن خطط التنمية واستثمار رأس المال المعرفي والتقني والبشري والأيكولوجي، فإننا بذلك ننظر الى تكنولوجيا المعلومات، التي نستخدمها في بناء خطط التنمية، كموضوع للتخطيط التنموي وليس كأداة من أدواته فحسب.

إلا أنّه من الضروري الإشارة الى الحذر المعرفي والأخلاقي الذي يجب أن يترافق مع تطور تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الذكاء الحديثة، بحيث لا يصبح العقل البشري عاجزا أمام الذكاء الصنعي، وذلك في حال اعتمد الإنسان على الذكاء الصنعي، الذي اخترعه بنفسه، وتكاسل عن استخدام ملكاته العقلية والمعرفية وتطويرها، معتمدا على ما أنتجه من تقنيات حديثة، وروبوتات قادرة على إدارة شؤون حياته اليومية، لأنه

بذلك، سيسلّم شؤون الحياة لذكاء مهما تطور فهو محدود، لأنه مصنوع بواسطة عقل بشري، هذا العقل البشري في حال لم يستمر في استخدام عملياته في التفكير والتحليل والاستنتاج والاستنباط والاستقراء، فإنّه وبفعل قانون التطور الطبيعي، ستتراجع إمكاناته، وبالتالي ستتراجع ملكات الإنسان العقلية، وقدرته على الفهم والتنبؤ، وبالتالي قدرته على التحكّم، وتكون البشرية بذلك قد أنتجت بيدها أدوات فنائها، هنا بالضبط، يكون للتخطيط التنموي دوره الفاعل حاضرا ومستقبلا، لضمان تقدّم علمي ومعرفي، يظل دائما في خدمة الحياة وليس العكس.

على هذا، فإن التخطيط التنموي وعالم التقنيات الحديثة يتبادلان المواقع والأدوار الوظيفية تجاه بعضهما البعض، فيستفيد كل منهما مما يتحيه له الآخر من أدوات وخبرات ومراكمة معرفية نظرية وتجريبية، في علاقة جدلية ارتقائية تدفع بهما قدما، وتضمن للبشرية مستقبلا أكثر أمنا وعدالة وإنصافا.